اعرف حقوقها

الدليل المتخصص
مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة في الأردن

UNITED NATIONS TRUST FUND TO END VIOLENCE AGAINST WOMEN

ARDD

كلمة أولى

يعتبر العنف ضد المرأة والفتاة بمختلف أشكاله وانتشاره الواسع مسألة تهم المجتمعات والجهات الفاعلة في جميع أنحاء العالم، حيث شددت جهات فاعلة شتى على أهمية القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة والفتاة باعتبار ذلك جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، سواء إن كانت تتم ممارسته بشكل عام أو خاص، وبغض النظر عن أصله وأشكاله.

كما التزمت مجموعة من الجهات الفاعلة الدولية والحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الأردن بتعزيز حقوق الإنسان ككل في جميع أنحاء المملكة، وبالأهم تعزيز مساواة النوع الاجتماعي كمكون أساسي لمجتمع عادل وسلمي.

إحدى أشكال العنف التي ينظر لها عموماً على أنها عنف ضد المرأة والفتاة هي العنف الجسدي أو الجنسي الواقع إما ضمن الأسرة أو مرتكب غير ذي صلة. ومع ذلك، فإن تعبيرات العنف غير الواضحة، مثل التحكم في سلوكيات النساء والفتيات والقيود المفروضة على حريتهن تضيف إلى ما يشكل تجارب عنف ضد المرأة والفتاة. وفي الأردن، تسهم المتغيرات الاجتماعية الثقافية الحالية في الأردن، كالسلطة الأبوية، في استمرار المواقف التي تبقي على أدوار محددة للأنواع الاجتماعية وتضع أساسا للعنف ضد المرأة كوسيلة للحفاظ على هياكل السلطة التي تفضل الرجال على النساء.

يأتي هذا الدليل المتخصص انطلاقا من السعي لمعالجة عدم المساواة بين الأنواع الاجتماعية، بدءً من إشراك جميع النساء والرجال والفتيات والفتيان وصولاً إلى تعزيز التقدم المجتمعي نحو بيئة شاملة تمكن النساء والفتيات من عيش حياة خالية من العنف. يطمح هذا الدليل إلى تعزيز

الحملات والمناصرة كعنصران هامان للحد من العنف ضد المرأة والفتاة، وعليه تم الأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر المختلفة ضمن إطار المجتمع الأردني عن طريق التشاور مع الجهات الفاعلة في القطاعات الحكومية والإعلامية والتعليمية والصحية.

كما يأتي هذا الدليل في الوقت المناسب نظراً لتزامنه مع إنجازين رئيسيين في مجال حقوق المرأة في الأردن؛ وهما إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات التي كانت تمكن المغتصبين من الفرار بجريمتهم عند الزواج من الضحايا، واعتماد الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 الذي يعنى بالنساء والسلام والأمن، فضلاً عن العديد من الإصلاحات القضائية في قانون الأحوال الشخصية الأردني. وفي الوقت الذي يعاني فيه المجتمع من ارتفاع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي وجرائم الشرف وانتشار العنف وتدهور نظم الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، تعمل منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية على تعزيز الوصول إلى العدالة للفئات المستضعفة والمهمشة في المجتمع على الصعيدين المؤسسي والمجتمعي. واستمرارا للجهود الرامية إلى زيادة الوعي بالاستراتيجيات اللازمة للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، تطمح المنظمة إلى جعل هذا الدليل أداة لا غنى عنها لتحقيق هذه الأهداف، مما يرسي الأساس لمجتمع عادل يراعي فوارق النوع الاجتماعي.

سمر محارب
الرئيسة التنفيذية

شكر

تتقدم منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية بالشكر الجزيل للصندوق الائتماني لوقف العنف ضد النساء للدعم التقني والمالي الذي قدمه لهذه المبادرة.

كما تعرب منظمة عن امتنانها للأفراد المسؤولين عن تجميع هذا الدليل بما في ذلك وحدة البحوث التطبيقية والدائرة القانونية ووحدة العدالة الاجتماعية والمستشارة الأستاذة نهى محريز والوحدة الإعلامية في المنظمة وعلى رأسها الأستاذة سمر محارب الرئيسة التنفيذية للمنظمة. كما نتقدم بالشكر للخبراء الذين قدموا تعليقات وتوصيات وتوجيهات ونخص بالذكر الدكتورة سلمى النمس والأستاذة كريستين فضول والأستاذة هناء الاعرج والدكتورة ميادة أبو جابر والأستاذة ديمة كرادشة والدكتورة سوسن المجالي، والشكر الموصول ايضا لممثلي وممثلات مؤسسات المجتمع المدني الذين شاركوا في ورشة العمل التحضيرية لإعداد الدليل ومحاوره.

تأمل المنظمة أن يسهم هذا الدليل في تثقيف وزيادة وعي أصحاب العلاقة المستهدفين حول الأشكال المختلفة للعنف ضد المرأة والفتاة وآثارها، اضافة إلى دعم العمل بالمنهج التشاركي القائم على حقوق الإنسان وتحفيز مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة ومناهضته.

تم إصدار هذا المحتوى بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، إلا أن الآراء المعرب عنها والمحتويات المضمنة لا تعني ضمناً تأييداً رسمياً أو قبولاً رسمياً من جانب الأمم المتحدة.

إعرف حقوقها

مطورة من قِبل:

ARDD

بتمويل من:

UNITED NATIONS TRUST FUND TO END VIOLENCE AGAINST WOMEN

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي.....8

المقدمة.....10

نبذة عن المشروع.....16

فهم واقع العنف ضد المرأة والفتاة في الأردن.....20

الفصل الأول: الإطار القانوني الأردني والفجوات التشريعية 20

المواثيق والمعاهدات الدولية : عدم الوفاء بالالتزامات.....21

دستور عام 1952: فجوة غير مقصودة بين الجنسين.....22

قانون الحماية من العنف الأسري لعام 2017: كسر حاجز الصمت المتعلق بالعنف الأسري ..23

قانون العقوبات لعام 1960 وقانون منع الجرائم لعام 1954: الشرف وجسد المرأة.....25

قانون الأحوال الشخصية: حقوق لم يتم الوفاء بها وأعراف وسلطة أبوية.....29

قانون العمل: تعزيز المساواة المبنية على النوع الإجتماع.....33

الإتجار بالبشر والقوانين ذات الصلة: نحو حماية الأردنيين وضيوف الأردن.....36

مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة في الأردن.....42

الفصل الثاني: المؤسسات الرسمية.....42

ما أهمية التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة؟.....43

كيف يمكن التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة؟.....44

الممارسات الفضلى: وحدة مكافحة الإتجار بالبشر.....52

قم بتطبيق ما تعلمته: قم بإجراء تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر.....53

الفصل الثالث: الإعلام.....54

ما أهمية تصدي الإعلام للعنف ضد المرأة والفتاة؟.....55

كيف يعمل الإعلام على التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة؟.....56

الممارسات الفضلى: صحافية تتبنى حملة ضد المادة 340.....65

طبق ما تعلمته: أكمل قائمة التحقق.....66

الفصل الرابع: التعليم.....70

لماذا يجب أن يهتم القطاع التعليمي بالتصدي للعنف ضد المرأة والفتاة؟.....71

كيف يعمل التعليم على التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة؟.....71

طبق ما تعلمته: تطوير المناهج الدراسية.....82

الفصل الخامس: الصحة.....84

ما أهمية التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة في القطاع الصحي؟.....85

كيف نكافح العنف ضد المرأة والفتاة في القطاع الصحي: المزيد من الاستقلالية وتعزيز حقوق الإنسان.....87

الممارسات الفضلى.....96

طبق ما تعلمته: فكر في إجابتك.....97

مسرد المصطلحات.....100

المراجع.....103

الملخص التنفيذي

يهدف هذا الدليل المعرفي المتخصص إلى توعية أصحاب العلاقة المستهدفين في القطاعات الحكومية والإعلام والتعليم والصحة بشأن الأشكال والآثار المتعددة للعنف ضد المرأة والفتاة، فضلا عن تعزيز مراعاة الفروق القائمة على النوع الاجتماعي في الخدمات والمعلومات المقدمة من قبل هذه القطاعات. تم إعداد الدليل بالتشاور مع الجهات الفاعلة في هذه القطاعات بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ومنظمات المجتمع المدني.

يعد هذا الدليل الأول من نوعه في الأردن، لأنه يستهدف قطاعات وشرائح مختلفة بهدف إنشاء دليل شامل للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات في الأردن. وبالرغم من الإنجازات الأخيرة التي تحققت في مجال حقوق المرأة في الأردن والتي نتج عنها تغييرات في السياسات العامة والتشريعات المتعلقة بالوضع القانوني والحماية للمرأة والفتاة، إلا أنه من الضروري القيام بمزيد من حملات كسب التأييد والدعوة لمعالجة المخاوف المتبقية. التوقيت المناسب لهذا الدليل سيحمل الزخم الناتج عن الإنجازات التي تحققت مؤخراً لزيادة نشر الوعي للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، ولا سيما في قطاعات مثل التعليم والصحة والتي تقل مشاركتها بشكل عام في مناصرة حقوق المرأة. وعلاوة على ذلك، يتضمن الدليل تحليلاً قانونياً شاملاً وغير مسبوق للقوانين والسياسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة والفتاة لتوجيه جهود كسب التأييد والدعوة وتقديم الخدمات.

ينقسم الدليل إلى قسمين حيث يهدف لتسهيل فهم العنف ضد المرأة والفتاة في الأردن ومن ثم تقديم استراتيجيات للتصدي لهذا العنف من خلال رؤية القطاعات الحكومية ووسائل الإعلام والتعليم والصحة.

يتألف الفصل الأول من القسم الأول الذي يوفر فهما للعنف ضد المرأة والفتاة عبر تحليل للأطر القانونية وثغراتها. ويتألف القسم الثاني من أربعة فصول تستهدف الجهات الحكومية والإعلامية والتعليمية والصحية لتقديم استراتيجيات للتصدي للعنف ضد المرأة والفتاة في قطاعاتها. يحتوي كل فصل من هذه الفصول الأربعة على معلومات قائمة على الأدلة حول الدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه الجهات الفاعلة في هذه القطاعات للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، بما في ذلك أمثلة على الممارسات الفضلى والتمارين لتطبيق التعلم. رُمّزت جميع الفصول بالألوان لتسهيل عملية التنقل في الدليل وقراءته للجهات الفاعلة على أساس القطاع والمجال.

كما يتضمن الدليل عدد من الرسائل والتوصيات، بالإضافة إلى صناديق تبين الحملات والمبادرات التي كانت جديرة بالثناء وأبرز السياسات، وقوائم المراجعة والأنشطةالتي ترمي إلى تعزيز مراعاة الفروق القائمة على أساس النوع الاجتماعي. ومن بين الرسائل ذات الصلة ما يلي :

– تلعب الجهات الفاعلة في جميع القطاعات دوراً في التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة، ويمكن لكل قطاع أن يعمل على تعزيز مراعاة الفروق القائمة على أساس النوع الاجتماعي في مجالات العمل .
– الحاجة إلى إعطاء الأولوية لمراعاة النوع الاجتماعي، وتقديم الحماية والخصوصية للناجيات على الأولويات الدعائية.
– يجب على المهنيين أن يستشيروا منظمات المجتمع المدني عند قلقهم من مدى تاثير عملهم على النساء والفتيات الناجيات من العنف.

المقدمة

فهم العنف ضد المرأة والفتاة والتصدي له مسألة حقوق إنسان

يشكل العنف ضد المرأة والفتاة انتهاكاً جسيماً وواسع الانتشار لحقوق الانسان ويظهر بعدة أشكال بما في ذلك الضرر الجسدي والجنسي والنفسي (هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2017أ). في الوقت الذي يعد فيه العنف من قبل الشريك الشكل الأكثر شيوعا للعنف ضد المرأة والفتاة ، إلا أن أشكال العنف الأخرى تشمل العنف الجنسي والتحرش، والاتجار بالبشر، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (المصدر نفسه). يمثل ما ورد سابقاً أشكال العنف التي تتم مناقشتها في أغلب الأوقات، إلا أن العنف ضد المرأة والفتاة متمثل أيضاً في القوانين والسياسات التمييزية، والمعايير المجتمعية الأبوية والتقليدية، والعنف الاقتصادي، فضلاً عن معيقات الوصول إلى العدالة أو الرعاية الصحية عالية الجودة أو التعليم. من المهم جداً اعتبار **العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية ذات طابع نظامي، وتتخلل جميع مستويات المجتمع، وتشكل تهديدا خطيراً ليس فقط على السلامة الجسدية للمرأة والفتاة، وإنما لحقوقهن وكرامتهن في جميع انحاء العالم**، لذلك تعتبر هذه القضية من أهم قضايا حقوق الإنسان في العالم.

يعمل عدد من الآليات والمؤسسات الدولية على إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة وتحسين أوضاعهن، وأهمها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والفتاة (سيداو). توفر هذه الاتفاقية والتي تسمى بالمعاهدة الدولية لحقوق المرأة "الأسس لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل من خلال التأكيد على المساواة وتكافؤ الفرص في الحياة السياسية والعامة " (مجموعة المعاهدات في الأمم المتحدة، 2017). اليوم،

تعتبر 191 دولة أطراف في اتفاقية سيداو (المصدر نفسه)، حيث يلتزمون بموجب الاتفاقية "بمثابرة العمل للتصدي لأعمال العنف ضد المرأة والفتاة والتحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها وفقاً للتشريعات الوطنية، واتخاذ اجراءات ملائمة وفعالة بشأنها، وتوفير الوصول إلى التدابير العادلة والفعالة بما في ذلك المساعدة الطبية و توفير المساعدة المتخصصة للضحايا".

في الوقت الذي غالباً ما يعتبر العنف ضد المرأة والفتاة مشكلة يواجهها الجنوب العالمي والدول النامية، إلا أنه يجب التأكيد على أنها مشكلة عالمية بنسب شاملة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2017أ)، حيث أن المرأة حول العالم تواجه مختلف أشكال العنف مثل تقييد تمثيلهن وحقوقهن السياسية، والعنف الاقتصادي، والأعراف الأبوية والعنف الجنسي. فعلى الصعيد السياسي، كان التمثيل النسائي كبرلمانيات في 22 حزيران من عام 2016 22.8% فقط (هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2017ب). كما تمنع التصورات والصور النمطية السلبية لدور المرأة في وسط وشرق وجنوب آسيا من مشاركتها في المساحات الاجتماعية والسياسية (معهد تضامن 2014). بينما تمتلك المرأة حرية أكبر وتمثيل عال في المشاركة السياسية في أمريكا الشمالية والجنوبية وغرب أوروبا مما تمتلكه في أجزاء أخرى من العالم، إلا أنه لا يزال هناك مجال كبير للتحسين (هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2017ب، معهد تضامن 2014). وعلى الرغم من قيام بعض الدول بمحاولة تدارك انخفاض مشاركة المرأة عبر تحديد حصص (كوتا) لعدد النساء اللواتي يتولين المناصب السياسية، إلا أنه يجب على العديد من الدول حول العالم أن تقوم بإتخاذ إجراءات مماثلة (معهد تضامن

2014).
أما على الصعيد الاقتصادي، تكافح النساء حول العالم للوصول إلى سبل حياة كريمة ومستدامة. وعلاوة على ذلك، حتى عندما تتمكن النساء من العثور على فرص عمل مجدية، فإنهن مازلن يعانين من فجوة متسعة في الأجور والتي ستستغرق 200 سنة ليتم إغلاقها وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي (هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2017، المنتدى الاقتصادي العالمي 2017). كما تمتلك المرأة في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، فرص محدودة للسيطرة على الممتلكات (معهد تضامن 2014).

نهايةً، تواجه النساء حول العالم بشكل مؤكد أعرافاً اجتماعية أبوية ومقيدة، مما ينبثق عنه قلق واسع حول العنف الجنسي. للأسف غالبا ما تتم ممارسة هذا العنف من قبل الأفراد الأقرب للنساء وهم شركائهن، حيث تتعرض امرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء حول العالم خلال فترة حياتها للعنف من قبل شريكها (هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2017أ). ولا يزال "الاستحقاق الجنسي" أحد أهم الأمثلة على النظام الأبوي الذي يشكل مشكلة في انحاء كثيرة من العالم، وهو أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع مرتكبي الاغتصاب إلى ارتكاب هذه الجرائم (معهد تضامن 2014).

بالرغم من اعتبار العنف ضد المرأة والفتاة مشكلة عالمية إلا أن العديد من المؤشرات تبين أن الوضع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقلق بشكل خاص. وفقاً لأحدث تقارير المؤسسات الاجتماعية ومؤشرات النوع الاجتماعي (معهد تضامن)، فإن وضع النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسوأ من أي منطقة أخرى في العالم (معهد تضامن 2014). من بين 160 دولة تم تناولها كجزء من دراسة، أشارت

ثلاث دول وهي اليمن (الدولة التي قامت بأسوأ أداء ما بين الدول التي شملتها الدراسة) وسوريا ومصر إلى مستويات تمييز "عالية جداً" ضد المرأة ، بينما أشارت الأردن والعراق ولبنان إلى مستويات "عالية". بالرغم من إشارة تونس إلى مستويات تمييز "متوسطة"، و إشارة المغرب (الدولة التي قامت بأفضل أداء ما بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) إلى مستويات "متدنية"، لم تشر أي دولة عربية على الإطلاق إلى مستويات تمييزية "متدنية جداً" (معهد تضامن 2014).

يرجع التطور البطيء في وضع العنف ضد المرأة والفتاة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل كبير إلى قلة القوانين التي تعمل بشكلٍ فعال على تجريم العنف في المنطقة أو وجود قوانين تمثل بحد ذاتها شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة والفتاة (مؤسسة وستمنستر للديمقراطية 2017، معهد تضامن 2014). تحد القوانين الخاصة بالنوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من وصول المرأة إلى المساحات العامة أو إيصال صوتها السياسي أو ممارسة حقوقها المدنية والانسانية (معهد تضامن 2014). وفي الوقت نفسه، غالباً ما تستند قوانين الأحوال الشخصية إلى القوانين العرفية و / أو التفسيرات المحافظة للنصوص الدينية (Sonbol 2013).

تكمن وراء هذه التحديات القانونية مجموعة منتشرة من القواعد الاجتماعية الأبوية والتقييدية. فلا يزال هنالك حاجة ماسة إلى معالجة "التحيز للابن ، وتقييد وصول المرأة للموارد والممتلكات، و تقييد السلامة الجسدية للمرأة " وفي جميع أنحاء المنطقة. وعلاوة على ذلك، أشارت دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية في عام 2013 إلى أن حوالي 37% من النساء في إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط و 37% من النساء في أفريقيا

قد تعرضن للعنف الجنسي و/أو الجسدي من قبل الشريك خلال فترة حياتهن (منظمة الصحة العالمية، 2013). ومنذ أحداث الربيع العربي والانتفاضات التي تبعته، تراجع التقدم في مجال حقوق المرأة بحجة الأمن، كما تم خلال ذلك الوقت تخويف وترهيب الناشطات في مجال حقوق المرأة إلى درجة القتل بسبب عملهن (منظمة العفو الدولية 2016).
تساهم العوامل الاجتماعية والثقافية في الأردن تحديداً بشكلٍ كبير في العنف ضد المرأة والفتاة، ففي واقع الأمر، يُعد المجتمع الأردني مجتمعاً ذكورياً، بحيث تتركز سلطة اتخاذ القرار بين أيدي الرجال، وهم أنفسهم المسؤولون عن الحفاظ على شرف العائلة. بناءً على ذلك، يمارس الرجال والفتيان حالياً سيطرة كبيرة على أقاربهم من الإناث، وغالباً ما يفرضون قيوداً شديدة على حريتهن الشخصية واستقلاليتهن (Sonbol 2013).

ووفقاً لمسح السكان والصحة الأسرية لعام 2012 ، فإن 36% من النساء المشمولات بالمسح تعرضن للعنف الجنسي و/أو الجسدي من قبل الشريك خلال الإثني عشر شهراً السابقة للمسح (مسح الاسكان والصحة الأسرية 2012)، بينما تعرضت النساء في الوقت ذاته إلى أشكال من العنف غير الملحوظة والتي تثير القلق ذاته مثل التحكم بالتصرفات، حيث أفادت 15 % من النساء المشمولات بالمسح بأن أزواجهن لا يسمحوا لهن بلقاء صديقاتهن الإناث، وقالت 10 % منهن بأن أزواجهن قيّدن تواصلهن مع عائلاتهن (المصدر نفسه).

تؤدي أشكال العنف هذه إلى تحديات صحية جسدية وعقلية خطيرة؛ إلا أنها لا تزال مقبولة اجتماعياً من قبل الأردنيين. و قد أيّد عدد كبير من الرجال الأردنيين في دراسة لإتجاهات الاردنيين أن ضرب الزوجة هو شكل من

أشكال العقاب المقبول في ظل ظروف معينة (البداينة 2012) ومن اللافت في دراسة مشابهة أن النساء كن قد أظهرن دعماً بنسب عالية لمثل هذا التوجه وهذا الشكل من أشكال العنف، ولم ينظرن اليه كفعل مبرر فحسب، بل أنه مفيد أيضاً (المرجع نفسه).

يؤثر الطابع الأبوي في المجتمع الأردني على بناء الادوار الاجتماعية، حيث يتم توجيه الأولاد منذ الصِغَر ليكونوا مسيطرين وحازمين، بينما يتم توجيه الفتيات للطاعة والخضوع. يؤدي هذا الفهم لأدوار النوع الاجتماعي إلى ديناميكيات قوة متباينة بين الرجل والمرأة، والتي تهيمن على مجالات حياتهم العامة والخاصة.

وفي ظل هذه العلاقة غير المتماثلة تبقى مكانة المرأة متدنية من خلال استخدام العنف، حيث تتكرر حالات العنف المختلفة جسدياً أو جنسياً أو نفسياً أو اقتصادياً في المنزل والأماكن العامة والمؤسسات الأكاديمية وأماكن العمل وغيرها. ومما يزيد من تفاقم هذا الوضع أنه عادة ما يتم النظر إلى السيدات المعنفات على أنهن السبب في هذه الهجمات، بدلا من أن ينظر إليهن كضحايا لمرتكبي أعمال العنف.

في الوقت الذي تعتبر فيه المرأة والفتاة كأكثر المستفيدات وبشكل مباشر من الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة، إلا أن الفهم بأن الجميع يستفيدون من المجتمعات التي تتميز بالمساواة القائمة على أساس النوع الاجتماعي أمر مهم ، وعليه، فإن الجميع ملزمون بمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة بشكل فعال ومستمر.

نبذة عن المشروع

يتم تنفيذ مشروع "اعرف حقوقها" بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الائتماني من قبل منظمة النهضة العربية للديمقراطية و التنمية في عمان – الأردن بهدف تعزيز الإمكانات الكاملة لجميع النساء والرجال والفتيان والفتيات، للتصدي للأسباب الجذرية لعدم المساواة القائمة على النوع االجتماعي في الأردن.

يسعى مشروع "اعرف حقوقها" إلى توفير بيئة اجتماعية من شأنها تمكين النساء والفتيات بصورة أفضل كي يعشن حياة خالية من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الجتماعي في الأردن. وقد تم اشراك الجهات الفاعلة الاجتماعية والمدنية الرئيسية من خلال التحديد الجماعي للأولويات الأكثر الحاحاً والمتعلقة بالعنف ضد المرأة والفتاة في الأردن، والاشتراك في تطوير دليل متخصص سهل الاستخدام.

ولتحقيق هذا الهدف، اعتمد المشروع نهجاً متعدد المستويات تضمن إجراء مشاورات مع مجموعة متنوعة من أصحاب العلاقة من أجل إنتاج دليل متخصص ملموس بالإضافة إلى عنصر كسب التأييد والمناصرة اللاحق والذي يستهدف الجهات الفاعلة في مجالات ذات صلة. وتتمتع هذه الجهات الفاعلة بقدر كبير من الوعي العام ولديها القدرة على التأثير على المعايير المجتمعية والسياسة العامة .

التقت المنظمة عبر هذا النهج مع مسؤولين وممثلين من العديد من الخلفيات والقطاعات. كما تشاورت المنظمة مع الجهات الفاعلة في الحكومة، ووسائل الإعلام، والتعليم، والمجتمع المدني في سياق ورش عمل مختلفة بهدف استيعاب وتحديد الأولويات والرسائل التي سيتم تضمينها في الدليل. قدم عدد كبير من أخصائيي وخبراء شؤون النوع الاجتماعي في هذه القطاعات التغذية الراجعة بالدليل ولتيسير فهمه وتنفيذه.

تعمل المنظمة بشكل استراتيجي على مناصرة الفئات المهمشة والضعيفة، بما في ذلك النساء والفتيات، على مستوى السياسات والمؤسسات من خلال المشاريع التي تستهدف هذه الفئات في الأردن. كما يواصل الفاعلون في قطاع الحكومة والإعلام والتعليم والصحة، العمل مع أهداف المنظمة من خلال كسب التأييد وممارسة الضغط، إضافة الى ذلك تقوم المنظمة ببناء الشراكات والائتلافات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى لتعزيز مجتمع يراعي فوارق النوع الاجتماعي، وعبر هذه الجهود تواصل المنظمة الإسهام في تمكين النساء والفتيات وخلق حوار دائم مع أصحاب العلاقة والجهات الفاعلة الاجتماعية حتى نهاية المشروع.

نبذة عن الدليل

جاء هذا الدليل كنتيجة لمشاورات مطولة استمرت عدة أشهر مع قطاعات مختلفة تمثل المجتمع الأردني، من بينها الجهات الحكومية والقطاع الإعلامي والتعليمي وممثلين عن المجتمع المدني، بهدف ضمان ترابط الرسائل الواردة في هذا الدليل وتعزيز الملكية الوطنية له.

يهدف الدليل إلى تعريف وتوعية المعنيين بالفجوات الحالية والتحديات وواقع العنف ضد المرأة والفتاة في الأردن، وذلك لبدء حوار مجتمعي يؤدي إلى تعزيز التغييرات الايجابية في المواقف تجاه المرأة والفتاة، فضلاً عن تشجيع التغييرات المتعلقة بالتشريعات والسياسات. وبالرغم من أن هذا الدليل يخاطب الأطراف الرئيسية الفاعلة في المجتمع (الحكومة والإعلام والتعليم والصحة) لاتخاذ الإجراءات الداعمة للتصدي للعنف ضد المرأة والفتاة، إلا أنه تم تجنّب كتابة المصطلحات الفنية المتخصصة وذلك لتسهيل إيصال الرسائل إلى أكبر قاعدة جماهيرية ممكنة. وقد عملت المنظمة مع الجهات الفاعلة الاجتماعية لتعزيز رسائل الدليل والتغييرات في المواقف، حيث تم تنظيم عدد من الفعاليات لتحقيق هذا الهدف بما فيها حشد التربويين ليقوموا بالوصول إلى مجتمعاتهم المحلية وتوعيتها باستخدام رسائل الدليل، ومناقشة أهمية مراعاة النوع الاجتماعي في تقديم الخدمات مع ممثلين حكوميين، وتطوير خطة عمل تشاركية مع منظمات المجتمع المدني لتفعيل الدليل. بالإضافة إلى ذلك، تم توسيع نطاق وصول هذه الرسائل لتشمل جمهور أوسع في الأردن عبر الحملات الإعلامية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ووسائط الإعلام التقليدية. إن مسؤولية التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة تقع على عاتق جميع الأفراد، وعليه فإن هذا الدليل أداة تثقيفية مفيدة وقابلة للتنفيذ.

نبذة عن منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية

تتبنى المنظمة نهجاً شمولياً لتقديم العون للفئات المهمشة وغير الممثلة في المجتمع. وقد تطّورت أهداف المنظمة منذ تأسيسها عام 2008– بحيث لم تعتد قاصرة على مساعدة الناس للوصول للعدالة وتمكينهم قانونياً، بل تعدت ذلك لتتناول القضايا الأساسية المتداخلة التي تواجه العالم العربي. ومن أهم هذه القضايا تحقيق الديمقراطية والتنمية ومبادرات الحماية الاجتماعية، وغيرها من الاستراتيجيات. وبذلك تتركز أهداف المنظمة بشكل أساسي على الوصول إلى العدالة والمساءلة والحماية الاجتماعية الشاملة والمساواة في النوع الاجتماعي بهدف تحقيق السلام الإقليمي والنهوض بالتراث الثقافي. وتتمثل رؤية المنظمة في تمكين سكان العالم العربي من إقامة مجتمع ديمقراطي مفتوح، يتمتع فيه الجميع بإمكانية الوصول إلى العدالة بغض النظر عن أوضاعهم.

1

فهم واقع العنف ضد المرأة والفتاة في الأردن

الفصل الأول

الإطار القانوني الأردني وثغراته

المواثيق والمعاهدات الدولية

عدم الوفاء بالالتزامات

صادق الأردن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1992، مع ابقاء التحفظات على المادة 9 (المتعلقة بالجنسية) والمادة 16 (المتعلقة بالحقوق المتساوية في الزواج). تُمَثِل تحفظات الأردن على هذه المواد شكل من أشكال العنف الشديدة ضد المرأة والفتاة لأنها تُقَوِض وضعية وكرامة المرأة بالإضافة إلى علاقة النساء الأُردِنيات إزاء الدولة.

تتعرض امرأة واحدة من بين ثلاث نساء حول العالم للعنف ضد المرأة

تنُص المادة (3) من قانون الجنسية الأردنية على أنه "يعتبر أردني الجنسية كل من ولد لأب متمتع بالجنسية الأردنية". وعليه تعتبر النساء بموجب هذا القانون مواطنات من الدرجة الثانية، وفي الوقت ذاته فإن هذا يشكل تحدياً خطيراً لحقوق أطفال الأمهات الأردنيات والآباء غير الأردنيين. هناك أكثر من 84,000 امرأة أردنية متزوجة من رجال غير مواطنين، ولدى هؤلاء الأزواج حوالي 338,000 طفل (مركز بيو للأبحاث، 2014)، ويواجه عدداً من هؤلاء الأطفال عقبات في الحصول على التعليم العام أو امتلاك ممتلكات أو الحصول على رخصة سواقة، كما يتطلب من بعضهم الحصول على الإقامة وتصاريح العمل ليتمكنوا من السكن في الأردن بشكل قانوني.

أصدرت وزارة الداخلية في شهر آب/أغسطس 2017 أمراً بمنح هؤلاء الأطفال نفس حقوق الأردنيين فيما يتعلق بالتعليم في الجامعات الحكومية (جوردن تايمز، 2017)، الأمر الذي يعد غير كاف، حيث لا يجب أن تقتصر حقوقهم على الحق في التعليم فحسب، بل تتعداها ليكون لديهم حقوق متساوية في جميع الخدمات العامة، بالإضافة إلى حق المشاركة السياسية عبر التصويت، هذه ليست مزايا – كما تعتبرها الحكومة – لأبناء الأردنيات، بل هي حقوق مدنية وإنسانية أساسية يستحقها هؤلاء الأطفال.

حتى وقت إعداد هذا الدليل، لم يصدر أي تشريع يمنح أبناء الأم الأردنية من أب غير أردني حقوقهم المدنية والإنسانية الكاملة.

بالرغم من نداءات المجتمع الدولي والجهات المعنية المتكررة، إلا أن الحكومة الأردنية عبرت عن عدم نيتها سحب التحفظات على المادة 9 أو 16 من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (ريليف ويب، 2017)

دستور عام 1952:

فجوة غير مقصودة بين الجنسين

تنص المادة 6 من الدستور الأردني أن " الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين". لكن الدستور لا يمنع بشكلٍ واضح التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وهذا يترك ثغرة للمعاملة التمييزية ضد المرأة. بالإضافة إلى ذلك، فان مصطلح "الأردنيون" هي صيغة الجمع المذكر، وليس صيغة الجَمع التي تشمل النساء والرجال[1]. هذا يتطلب تفسير من قبل المحكمة الدستورية للتوضيح بأن المصطلح يعني الذكور والاناث، وعلى مجلس النواب والأعيان دعم هذا التوجه.

[1] للمزيد، انظر إلى الفصل الرابع عن اللغة المنحازة للنوع الاجتماعي

صندوق 1
نداء للعمل!
حملة الجنسية في الأردن

في عام 2009 قامت مجموعة من الناشطين المهتمين بحقوق النساء الأردنيات مع أزواجهن غير المواطنين وأطفالهن، بتشكيل مجموعة تحت مسمى، "أمي أردنية، وجنسيتها حق لي ولأسرتي". مارست المجموعة ضغوطاً على الحكومة من أجل سن تشريعات للسماح لأطفال الأمهات الأردنيات والآباء غير المواطنين بتوريث الجنسية الأردنية. وبحلول عام 2012 اتسعت المجموعة في الحجم وانضمت لائتلاف يسعى لتحقيق نفس الغاية وبعنوان "جنسيتي حق لي ولأسرتي". في عام 2014، تعهدت الحكومة بتوسيع المزايا المقدمة لهؤلاء الأطفال، ولكن لم يتم اتخاذ إجراءات. من المهم التأكيد على نقطة أن ما تعتبره الحكومة "مزايا" هو حقوق مدنية وإنسانية أساسية والذي يستحقه كل من هؤلاء الأطفال. تستمر حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" بإشراك الجهات الفاعلة الحكومية والأطراف المعنية ذات الصلة لقيادة الإصلاحات القانونية حتى تظهر هذه الحقوق بموجب القانون . (جوردن تايمز، 2017)

قانون الحماية من العنف الاسري لعام 2017

كسر حاجز الصمت المتعلق بالعنف الأسري

أصدر الأردن قانوناً للحماية من العنف الأسري عام 2008، وكان أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقوم بذلك، وقد عملت العديد من مؤسسات المجتمع المدني على تقديم مقترحات إما لتعديل هذا القانون أو إصدار قانون يعالج ما اعترى القانون من عقبات موضوعية وإجرائية تعيق تطبيق القانون حيث تقدمت بمشروع قانون وبعد مروره في القنوات التشريعية صدر قانون الحماية من العنف الأسري رقم 15 لعام 2017 وأصبح ساري المفعول في منتصف أب بعد 90 يوما من نشره في الجريدة الرسمية وهو يعتبر خطوة إلى الأمام ، إلا أن الطريق لازال طويلاً لضمان تناول العنف ضد المرأة والفتاة بشكل كافٍ وشامل في القانون.

وينطوي القانون الجديد على مجموعة من الجوانب الإيجابية تتمثل في:

– التَوسُع في تعريف "أفراد الأسرة" لتشمل: الأقارب بالنسب حتى الدرجة الثالثة والأقارب بالمصاهرة حتى الدرجة الثانية أو الاقارب بالنسب من الدرجة الرابعة شريطة الإقامة في البيت الأسري حسب نص المادة ٣ ب / ج / د من قانون الحماية من العنف الاسري.

– الإقرار بضرورة قيام المحاكم بالنظر في قضايا العنف الأسري بالسرعة القصوى: ينص القانون بوضوح على أن قضايا العنف المنزلي يجب أن تُعطى الأولوية في المحاكم ولا يمكن تأجيل هذه القضايا إلى مدة تزيد عن ثلاثة أيام الا اذا قضت الضرورة غير ذلك ويجب حلّها بالكامل في غضون ثلاثة أشهُر. حسب نص المادة 15 من قانون الحماية من العنف الاسري.

– تطبيق الزامية التبليغ: بينما ألزم القانون السابق (2008) بالإبلاغ عن حالات العنف الاسري، فقد أكدّ قانون عام 2017 في المادة ٤ منه بشكل صريح أن على مقدمي الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية في القطاع العام والخاص التبليغ عن أي حالة عنف أسري واقعة على فاقد الاهلية أو ناقصها، و التبليغ عن الجنايات اذا كان المتضرر منها كامل الأهلية، في حين يكون التبليغ بموافقة المتضرر كامل الاهلية اذا كان الفعل يشكل جنحة. كما يضع التبليغ الإجباري إجراءات عقابية واضحة ضد الأفراد الذين لا يقوموا بالإبلاغ عن هذه الحالات، حيث يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو بغرامه لا تتجاوز خمسون دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين حسب نص الماده 4/ج من ذات القانون ومن ناحية اخرى، فإنه وعلى الرغم من هذا الإجراء الإيجابي تجاه فرض الإبلاغ عن العنف الاسري، إلا أن الزامية التبليغ بحد ذاتها قضية مثيرة للجدل حيث أنها تنطوي على احتمال اختراق المعايير الأخلاقية السرية لبعض المهن ويمكن أن يكون لهذا الاختراق أثر سلبي على ضحايا العنف الأسري الباحثين عن العون الطّبي أو النفسي، بالأضافة إلى أن القانون لم ينص بشكل واضح و صريح على حماية الشخص المبلغ من التبعات القانونية في حال تبين أن المعلومات غير صحيحة ففي هذه الحالة قد يتعرض للملاحقة الجزائية بتهمة بلاغ كاذب. وعلاوة على ذلك، فإن الإبلاغ الإلزامي في الأردن يشكل وسيلة غير كافية للتغلب على ثقافة الصمت التي تحيط وتعيق عملية الإبلاغ عن حالات العنف المنزلي في المقام الأول، على سبيل المثال نقْص معايير الخصوصية بما فيه الكفاية أو الخوف من الانتقام البدني من قبل عائلة الضحية، وغير ذلك.

صندوق رقم 2
استمع لها

" القضية الأساسية هي أننا نحن [الأردنيون] نقوم بتعريف شرف العائلة من خلال جسد المرأة"

– الدكتورة سلمى نمس

الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

ومن الجدير بالذكر أن العنف الأسري هو شكل واحد فقط من أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، ويتطلب وجود صكوك قانونية إضافية تقوم بمعالجة ومكافحة جميع الأشكال الأخرى للعنف ضد المرأة والفتاة تحديداً من أجل منع العنف ومحاكمته والقضاء عليه. وتعتبر اتفاقية إسطنبول (2011) من أقوى الصكوك القانونية الدولية في وضع المعايير والآليات لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة.

قانون العقوبات عام 1960
وقانون منع الجرائم لعام 1954

الشرف وجسد المرأة

قُتلت على الأقل 26 امرأة وفتاة في الأردن باسم الشرف بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر 2016 (هيومن رايتس ووتش 2017). لا يمكن تبرير جرائم القتل هذه إطلاقاً، والتي غالباً ما تحدُث كتبعات لأحداث بسيطة.

يولي الأردن قيمة عالية لشرف الأسرة، ويرتبط تعريف الشرف بشكل غير عادل وغير متكافئ بأفعال الإناث والأحداث التي تواجههن، ففي حالة وجود فعل يهدد شرف الأسرة، فإن الذكور هم من يتبنون مسؤولية استعادة الشرف. لذلك فإن المشكلة تكمن في ما يتم اعتباره "غير شريف" وأن عبء صون الشرف والعفة يقع على عاتق النساء والفتيات بشكل حصري.

بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المواد في قانون العقوبات الأردني تعزز هذا العبء غير المنصف والذي يلزم النساء والفتيات في صون شرف العائلة. على سبيل المثال، سمحت المادة 340 من قانون العقوبات في صيغتها

السابقة للقاضي (أو للمحكمة) بتخفيض العقوبة في الحالات التي يقتل فيها الرجل أو يهاجم أحد أقاربه من الاناث، إذا ادعى أنه أمسكهن متلبسات بجريمة الزنا أو في "فراش غير شرعي"."هذا وقد تم تعديل المادة بعيداً عن معالجة هذا العبء – ليسمح للنساء بالاستفادة من العذر المخفف" ويستفيد من العذر ذاته الزوجة التي فوجئت بزوجها حال تلبسه بجريمة الزنا أو في فراش غير مشروع في مسكن الزوجية. ويوضح هذا التعديل فهماً غريبا لما ينبغي أن تكون عليه مساواة النوع الاجتماعي بموجب القانون. وعوضاً عن ذلك، ينبغي إصلاح القانون بطريقة تجعل القتل – بغض النظر عن الظروف – جريمة قتل. هذا وقد أطلقت عدة حملات توعية لإلغاء المادة 340 خاصة من قبل اعلاميين (انظر أفضل الممارسات في إطار قسم الإعلام) كما تم تعديل المادة 98 والتي تسمح بعقوبات مخففة للجرائم المرتكبة "في حالة من الغضب الشديد (سورة الغضب)"، لتمنع بذلك الأستفادة من هذا العذر من قبل أفراد عائلة الضحايا إلا في حالات التلبس في الجريمة.

ويطالب الناشطون في مجال حقوق المرأة بإجراء استعراض كامل لقانون العقوبات، ولا سيما المواد من 292 إلى 307. ومن بين المسائل الأخرى، فشلت المادة 305 في تجريم الاغتصاب الزوجي بشكل صريح. أي أن القانون يعتبر الجماع الجنسي بالإكراه جريمة إذا حصل خارج إطار الزواج، بدلاً من اعتباره جريمة ضد السلامة الجسدية والاستقلالية الجنسية للضحية بغض النظر عن العلاقة بين المعتدي والضحية (ARDD ،2016).

يعد إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات، والتي أعفت – المغتصب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي من العقوبة أو الملاحقة القضائية إذا تزوجوا من

صندوق رقم 3
نداء من النشطاء لمحاربة الاعتقال الإداري

تأسست ميزان (مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان) في عام 1998 بهدف تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ووضع تشريعات عادلة وإنسانية (ميزان، 2017). تعد ميزان من ضمن المؤسسات التي تعمل حالياً على تبني إصلاحات تشريعية لإنهاء التوقيف الإداري، بالإضافة إلى إنهاء انتهاكات الحقوق المدنية والإنسانية الناجمة عن قانون منع الجرائم. واحد من بين خمس أشخاص، وحوالي نصف النساء في السجون الأردنية هم قيد التوقيف الإداري. (هيومن رايتس ووتش، 2009؛ جوردن تايمز، 2016ج) وكما أشارت إيفا أبو حلاوة، المديرة التنفيذية لميزان، إن هذا التوقيف هو انتهاك مباشر للبندين السابع والثامن من الدستور الأردني، واللذان ينصان على ضمان الحرية الشخصية ومنع التوقيف دون خرق القانون (جوردن تايمز، 2016ج)

كما تنادي ميزان المحكمة الدستورية إلى تعديل قانون منع الجرائم وتناشد الحكومة لكي "تعطي الأولوية لتطبيق التزامات الأردن ضمن الاتفاقيات الدولية والتي تمنح الرجال والنساء حقوق متساوية." (المصدر نفسه)

ضحاياهم لمدة لا تقل عن خمس سنوات خطوة هامة في مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة في الأردن، ، و يعتبر مؤشراً واضحاً على نية الدولة حماية المرأة والفتاة من العنف الجنسي. وعلى الرغم من ذلك، فإن إلغاء هذه المادة ليس كافياً ويجب أن يلازمه معالجة للثقافة المجتمعية التي سمحت بوجود المادة 308 من الأساس. وعليه، يقوم الناشطون والناشطات من داخل الأردن والمسؤولون في الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرهم بمراقبة الوضع الخاص بالعنف ضد المرأة والفتاة، بالاضافة الى وضع خطة عمل لضمان عدم الاستمرارية في الصمت والتستر على إيذاء النساء والفتيات. وفي الوقت ذاته يجب على هذه الجهات المعنية والجهات المجتمعية الفاعلة مواصلة العمل على إلغاء أية قوانين أخرى تمييزية ضد النساء والفتيات وذلك لضمان ممارستهم لحقوقهم المتساوية.

أما فيما يخص قانون منع الجرائم لعام 1954 و"الاحتجاز الإداري" المتعلق به، يتم اعتبار أن هذا القانون يقوم بتقويض سيادة القانون في الأردن، كما أنه يسمح للحكام الإداريين باتخاذ إجراءات ضد الأشخاص الذين على وشك ارتكاب جريمة، أو المساعدة في ارتكاب جريمة، كما يسمح هذا القانون باحتجاز أي شخص يعتبر "خطراً على الناس". كما يمنح هذا القانون حق تقديري للحكام الإداريين في الاعتقال الإداري والذي يستخدم في كثير من الأحيان لاحتجاز النساء المعرضات للعنف الأسري باسم "الحماية" بدلاً من معاقبة من يهدد حياة المرأة. إضافةً إلى ذلك، تخضع النساء المتهمات بارتكاب "سلوك غير أخلاقي"، مثل التواجد وحدها بحضرة ذكر لا يصلها به قرابة للتوقيف الإداري، وفي هذه الحالة لا يمكن إطلاق سراحها إلا بعد توقيع ولي أمرها الذكر

على ضمانة مالية و يتعهد بأن لا يلحق بها الاذى. ومع هذا فإن العديد من النساء ما زلن يتعرضن للأذى بعد إطلاق سراحهن.

علماً بأن منظمات حقوق المرأة لديها موقف رافض لقانون منع الجرائم، إذ أنه يعرقل عمل المحاكم ويمثل تعدياً واضحاً على مبادئ الإجراءات القانونية الواجبة والتي تعمل لصالح القوى غير المقيدة للحكام الإداريين.

حالة من الواقع

"في البداية بدا السجن أفضل من الضرب، ولكنني كنت دائمة الخوف ولم يكن هنالك أي شيء ليصرفني عن القلق. خياراتي كانت إما البقاء في السجن وإما الزواج، ففضلتُ الزواج. وقد قامت العديد من الفتيات الأخريات بالأمر ذاته." (الغارديان، 2016)

وكما يتضح من هذه الحالة، يلجأ عدد من ضحايا الاعتداء الجنسي (اغتصاب أو واقعة أو هتك عرض) إلى الزواج من مرتكبي الجريمة مقابل الإفراج عنهم من "الحبس الوقائي" المفترض.

قانون الأحوال الشخصية

حقوق لم يتم الوفاء بها وأعراف وسلطة أبوية

يُنّظِم قانون الأحوال الشخصية المؤقت لعام 2010 العديد من المسائل الهامة لحياة الأفراد ومنها الزواج والأدوار الزوجية والطلاق والنفقة والحضانة والميراث. ويستند قانون الأحوال الشخصية في المقام الأول على الشريعة الاسلامية (ARDD،2016)، بينما من الأفضل أن يأخذ بعين الاعتبار أيضاً في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وذلك لتعزيز حماية المرأة والفتاة. **ومن ضمن أكثر الثغرات المُلحة في قانون الأحوال الشخصية المؤقت لعام 2010 هي الثغرات المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث.**

تعتبر الأسرة نواة المجتمع في الأردن، فالزواج حدث هام وضروري في حياة الأفراد وخاصة المرأة والفتاة . يقع عدد كبير من النساء والفتيات تحت ضغط مجتمعي كبير للحث على الزواج، ويواجه الأفراد غير المتزوجين نوع من الوصم المجتمعي. وفي نفس الوقت، تؤدي مشاركة المرأة الاقتصادية المنخفضة إلى اعتبار الزواج وسيلة من وسائل الأمان الاقتصادي. وعليه، فإن هذه الضغوط الإجتماعية والاقتصادية تنتج مجموعة من الآثار السلبية المترتبة على طبيعة الزيجات في الأردن.

يعد زواج القصر أحد هذه الآثار السلبية، ففي الوقت الذي حدد فيه قانون الأحوال الشخصية سن الزواج بثمانية عشر عاماً للرجل والمرأة، إلاّ أنه منح للقضاة سلطة تقديرية للسماح للأطفال بعمر لا يقل عن الخامسة عشر بالزواج إذا ما توافرت الشروط المنصوص عليها في التعليمات التي صدرت عام 2017 لإعادة تنظيم عملية منح الاذن بالزواج [2] . وبالرغم من القيود التي تضمنتها هذه الشروط، إلا أنه من الضروري أن نتذكر دائماً أن زواج الأطفال يعتبر من أشد أنواع العنف ضد الفتيات

[2] هناك لائحة كاملة من الشروط المراد تحقيقها بموجب القانون يمكن الحصول على اللائحة هنا

(والفتيان)، كما أنه يعرّض الفتيات الى أشكال اضافية ومتعددة من العنف. وتكمن أهمية هذا الموضوع خاصة وأن الزواج يستخدم بالعادة كوسيلة تأقلم سلبية للحصول على الأمن الاقتصادي[3] . كما يحول زواج القاصرات من الفتيات دون إمكانية إكمالهن تعليمهن، وذلك بسبب عوامل عدة تعتبر إحداها قيام الازواج و / أو العائلات بعرقلة وصول الفتيات المتزوجات إلى المدارس بشكل تعسفي، مما يحرمهن من التعليم. وفي الواقع، هناك أكثر من 10،000 طفل في الأردن مهدد بالحرمان من التعليم بسبب زواج القصر (الرأي، 2017).

وهنالك مسألة أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار تتعلق بالمقبلات على الزواج بغض النظر عن أعمارهن، حيث تتردد غالبيتهن وعائلاتهن من وضع شروط تحمي حقوقهن في عقود الزواج، مثل عدم السماح للزوج من الزواج بامرأة أخرى أو ضمان حق الزوجة بإكمال تعليمها أو استمرارها في العمل خارج المنزل. ويعود السبب في عدم إدراج مثل هذه الشروط في عقود الزواج إما لجهل النساء بحقهن باتخاذ مثل هكذا أجراء، أو الخوف من تقليل فرصهن بالزواج.

أما فيما يخص حضانة الأطفال بعد الطلاق، فإن المرأة في وضع مأساوي. يجب أن تحصل المرأة على موافقة زوجها السابق لتتمكن من السفر خارج البلد مع أطفالها، كما أنها تخسر الحضانة إذا تزوجت مرة أخرى، ولا تنطبق أي من هذه الشروط على الرجل. كما أن حضانة الأطفال بعد الطلاق أكثر تعقيداً للسيدات المسيحيات المتزوجات من رجال أردنيين، حيث أنهن يخسرن حضانة أطفالهن عند بلوغهم سن السابعة (بعكس سن الثالثة عشر وفقاً للشريعة).

[3] يمنكم الحصول على المزيد من المعلومات حول زواج الأطفال في الأردن من هنا

صندوق رقم 4
خطوات إلى الأمام
إصلاحات تونس القانونية للمساواة بين الجنسين

في أغسطس/آب عام 2017 دعا الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي البرلمان لإلغاء قوانين الميراث في الدولة من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. بالرغم من بعض الردود من المحافظين الدينيين والاجتماعين، أجاب السبسي بثقة: "سيتمكن المشرعون من تحقيق توازن بين المساواة بين الجنسين من جهة والدين والدستور من جهة أخرى". وحتى وقت الكتابة هذه، تملك تونس أكثر قوانين الأحوال الشخصية تقدّماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعتبر تونس مثلاً يحتذى به في كيفية دعم الدول للممارسات الدينية وفي نفس الوقت تعزيز حقوق المرأة الأساسية .(المونيتور، 2017).

تؤكد الثغرات الأخرى في قانون الأحوال الشخصية على الطابع الأبوي في المجتمع الأردني، فعلى سبيل المثال، يستطيع الرجل الأردني المسلم الزواج من أي امرأة بغض النظر عن دينها، بينما المرأة الأردنية المسلمة تستطيع الزواج من رجل مسلم فقط. وأيضاً في القانون ذاته، تعادل شهادة رجل واحد بشهادة امرأتين. غالباً ما تكون هذه الشروط مبررة بشكل خاطئ بناءً على مفاهيم دينية مغلوطة، وبالتالي تقلل من فرص استقلالية النساء والفتيات، وامكانية السيطرة على شؤونهن ولجوئهن الى العدالة.

فضلاً عن ذلك، وبالرغم من وجود أحكام للميراث في الأردن و تضمن قانون الأحوال الشخصية أحكام الميراث والتي تساوي بين الرجل والمرأة، وفي بعض الحالات يكون نصيبها أكثر من الرجل، إلا أنه هنالك حالات أخرى ترث فيها المرأة أقل من الرجل. ووفقاً لقانون الأحوال الشخصية فإن الرجل قد يرث ضِعف ما ترثه المرأة وذلك في الحالات التالية: "جميع درجات القرابة (باستثناء أبناء الابنة) تشمل الأبناء والبنات وأبناءهم"، في الحالات التي يكون لدى المتوفى ابن وابنة (سيرث الابن ضِعف ما ترثه أخته)، حالات يُتوفى فيها الطفل و الأب و الأم على قيد الحياة (يرث الأب ضِعف ما ترثه الأم) وحالات يموت فيها طرف واحد من الزوجين و لايوجد فروع يحق له أن يرث ومثال ذلك (في حال وفاة الزوجة فإن الزوج يرث النصف في حال عدم وجود الفرع الوارث و في حال وفاة الزوج فإنها ترث الربع في حال عدم وجود الفرع الوارث حيث أنها ترث الثُمن في حال وجود الفرع الوارث (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2012)

ويعد الضغط على النساء للتنازل عن حقوقهن بالميراث لصالح أقاربهن الذكور من أهم التحديات

المرتبطة بالنساء والميراث. ولمعالجة هذه المشكلة، قامت المحاكم الشرعية بالتوقف عن الاستماع لحالات تود فيها المرأة التنازل عن حقوقها في الميراث حتى يمضي على وفاة الميت على الأقل ثلاثة شهور، حيث يتيح هذا الإجراء الوقت الكافي للمرأة لإتخاذ قرار عقلاني غير متسرَع (البوابة، 2016). وهناك نقطة مهمة أيضاً فيما يتعلق بالتمييز الذي تواجهه المرأة المسيحية، حيث تنص قانون العقوبات على أنه يجب عليها أن تتبع الشريعة، وبالتالي فإنها تتعرض للتمييز عن الرجل في حقوقها في الميراث.

وبالرغم من أوجه القصور هذه، فإن تعديلات جديدة لقانون الأحوال الشخصية لعام 2010 تسير باتجاه إيجابي، ومن ضمنها تأسيس صندوق النفقة الذي من المتوقع أن يقوم بتبسيط وتسريع الإجراءات للحصول على النفقة ومصاريف نفقة الطفل. كما يمكن الوصول لهذا الصندوق من قبل المسلمات والمسيحيات في الأردن بشكل متساوٍ.

ومن هنا فإنه من المهم مراجعة قانون الأحوال الشخصية المؤقت في الأردن بحيث يتماشى مع المعايير والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، و أن يتوقف عن كونه حيزاً للمساومة بين مختلف الجهات الفاعلة وهذا بدوره يتطلب تغييراً جذرياً في الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى النساء والفتيات. وكما أوضح سعادة القاضي الطراونة "تم تنشئة الفتيان والفتيات، الرجال والنساء بمعايير مختلفة، ونحن بدورنا نقوم بتبرير الأعراف الثقافية السلبية باسم الدين".

تعتبر المشاركة الاقتصادية للنساء في الأردن منخفضة جداً، حيث تحتل ١٠ دول فقط مرتبة أدنى من الأردن

قانون العمل

تعزيز للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي

من حيث التمكين الاقتصادي (المنتدى الاقتصادي العالمي،2016)، وهذا ناتج عن مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأهمها ما يمكن تسميته بالعنف الاقتصادي.

يحدث العنف الاقتصادي عندما تكون قدرة الفرد على اكتساب الموارد واستخدامها والمحافظة عليها محدودة بشكل متعمَد، وهو شكل شائع من أشكال العنف ضد المرأة والفتاة. وتساهم عدة نصوص في قانون العمل الأردني في العنف الاقتصادي، إما عن طريق تنميط أدوار النوع الاجتماعي أو تكريس الصور النمطية، أو عدم توفير الحماية المناسبة للمرأة في مكان العمل، أو عن طريق التمييز ضد المرأة علناً.

تعزز المادتان 67 و72 من قانون العمل الأردني أدوار النوع الاجتماعي فيما يتعلق بواجبات رعاية الأطفال للأبوين، حيث تنص المادة 67 بأنه يحق للنساء إجازة غير مدفوعة الأجر لمدة لا تزيد عن سنة لكي يعتنين بأطفالهن. وعليه، حيث أن الحق في الحصول على هذه الإجازة دون تبعات مقتصراً على النساء، سيتوجب على الأم البقاء في المنزل في حال احتاج طفلها للرعاية. تمثل المادة 67 مثالاً واضحاً حول مدى تأثر القانون بالمجتمع، حيث يعتقد الأردنيون أن النساء هن المسؤولات في المقام الأول عن الأطفال، وعليه يمنح القانون الحماية للأمهات، ويقوم بشكل غير مقصود بترسيخ دور النساء كمقدمات الرعاية الأساسية وفي الواقع، تقع مسؤولية رعاية الأطفال على عاتق كل من الآباء والأمهات على حد سواء وبالتالي يجب أن تمنح المادة 67 هذا الحق لكليهما الأب و الأم.

وهناك قضية اخرى تتضمنها المادة 72 من ذات القانون

والتي تنص "على صاحب العمل الذي يستخدم ما لا يقل عن عشرين عاملة تهيئة مكان مناسب ليكون في عهدة مربية مؤهلة لرعاية أطفال العاملات الذين تقل اعمارهم عن أربع سنوات، على أن لا يقل عددهم عن عشرة اطفال." وينبع هذا القانون بشكل واضح من فكرة أن واجب الاهتمام بالأطفال يقع على عاتق المرأة. ولأن القانون اشترط عدد العاملات في المؤسسة، فإن هذا قد يؤثر سلباً على رغبة أرباب العمل في توظيف النساء وذلك لتفادي تحمل تكاليف إضافية. وعليه، ينبغي أن يستند القانون إلى عدد الموظفين الذين لديهم أطفال، وليس عدد النساء فقط. تعتبر المادتان 67 و 72 من قانون العمل مثالاً على القوانين حسنة النية والتي يجب تعديلها لا إلغاؤها.

أما المادة 27 /أ/1 من قانون العمل فتساهم في العنف الاقتصادي ضد المرأة لأنها تفشل في حماية النساء في مكان العمل، حيث تنص تلك المادة بأنه لا يمكن فصل المرأة من عملها عند وصولها للشهر السادس من الحمل وخلال إجازة الأمومة. والمشكلة هنا أن علامات الحمل تظهر على جسد المرأة في النصف الثاني من مرحلة الحمل مما يسمح لصاحب العمل بفصل المرأة عند ملاحظته لحملها. يحمي قانون العمل من الفصل التعسفي لكن بالمقابل لا يمنع صاحب العمل من اتخاذ أي مخالفة – مهما كانت غير هامة أو قابلة للتصحيح– كعذر لفصل أي موظف. هذا يعني أن أصحاب العمل يستطيعون طرد النساء الحوامل بذريعة قيامهن بمخالفة أخرى.
من الجيد أن القانون يحمي النساء الحوامل ولكن يجب توسيع هذه الحماية لتشمل فترة الحمل كاملة، بحيث لا

صندوق رقم 5
استمع لها

"العنف ضد المرأة: عندما يتقرر توظيف المرأة على أساس نتيجة اختبار الحمل"

رندة نفاع

يجب السماح بالفصل إلا في الحالات القصوى، كما الحالات المبينة في المادة 28 من قانون العمل، وبدليل قوي يدعم هذا الفصل.

وفي الوقت نفسه، فإن المادة 69 من قانون العمل مثال على قانون يميز بشكل مباشر ضد المرأة، حيث يمنح هذا القانون وزير العمل السلطة في إصدار تعليمات تحدد القطاعات التي يمكن للمرأة أن تعمل بها، وتحديد الأوقات التي يمكن أن تعمل خلالها في اليوم. وقد وضعت هذه الحدود بسبب المفاهيم الشائعة في الأردن حول عدم قدرة المرأة أو ملائمتها للعمل في وظائف معينة، وأن عمل المرأة لساعات متأخرة دليل على ممارستها لسلوك غير أخلاقي.

يجب أن تمتلك المرأة الحق في العمل في أي مجال ترغبه، فهي على مقدرة بالقيام بأي عمل مثل الرجل، كما يجب أن تتاح لها الفرص الاقتصادية بشكل متساوٍ مع الرجل وذلك من أجل رعاية نفسها وعائلاتها.

ومن الجدير بالذكر أنه جرت تعديلات على قانون العمل في السنوات الأخيرة، إلا أن هذه التعديلات لا زالت غير كافية. فعلى سبيل المثال، يتضمن قانون العمل الآن حكماً ينص على أنه يحق لأي شخص يقع ضحية للإيذاء في مكان العمل أن يترك العمل ويطالب بالتعويض. ينطبق هذا القانون إذا كان مرتكب الأذى صاحب العمل أو من يمثله ولا ينطبق على الحالات التي يؤذي فيها موظف موظفاً آخر.

الاتجار بالبشر والقوانين ذات الصلة:

نحو حماية الأردنيين وضيوف الأردن

وفقاً لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالبشر فإن "الإتجار" هو تجنيد أشخاص [4] أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بهدف الاستغلال عندما يحدث بواسطة أي من هذه الوسائل:

التهديد (أو الاستخدام الفعلي للقوة)	الإكراه
إساءة استعمال السُلطّة	الخطف
استغلال الضعف	الاحتيال
تبادل المبالغ/الفوائد لكسب تأييد شخص لديه السُلطّة على شخص آخر	الخداع

ويحدث الإتجار بالبشر في الأردن بشكلٍ أساسي على شكل العمل الإجباري والاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، ويؤثر كلاهما بشكلٍ غير متكافئ على النساء والفتيات –خاصةً المهاجرات واللاجئات. في الحقيقة شهِدَ مركز (تمكين) للمساعدة القانونية وحقوق الانسان ١٥٩ حالة من حالات الإتجار بالبشر (الاتحاد العربي للنقابات،2017).

تتكرر حالات جلب العمال المهاجرين إلى الأردن بدعوى العمل الآمن والموثوق به، ومن ثم الوصول إلى البلد ليجدوا أن الشروط التي وافقوا عليها لن يتم الوفاء بها. وفي الوقت نفسه، وعلى صعيد اللاجئين غالباً ما يقبلوا بالشروط التعسفية في عقود عملهم، ويشعرون بالضغوطات لتأمين عائلاتهم، في حين أن البعض الآخر – النساء والفتيات بصفة خاصة – قد يتزوجن من أجل الأمن الاقتصادي. وغالباً ما تكون شروط هذه الزيجات استغلالية وتترك النساء والفتيات عرضة للإساءة أو الاتجار بالبشر أو غير ذلك من أشكال العنف (الجارديان، 2014; أنقذوا الأطفال، 2017).

[4] يمنكم الحصول على المزيد من المعلومات هنا

صندوق رقم 6
استمع لها

"اعتدى علي صاحب العمل وجردني من ملابسي واغتصبني، وضربني وأصابني جسديا. شعرت بأنني سوف أموت، لم أتمكن من الوقوف، وشعرت بالضعف الشديد. ثم ألقى بي من النافذة لأنه خاف من زوجته. أخذني الجيران إلى المستشفى" (تمكين).

وعلى الرغم من التقدير الدولي لدور الحكومة الأردنية وجهودها بمكافحة الإتجار بالبشر وخاصةً بإقرار قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2009، إلا أن هناك عدد من الثغرات في القوانين الأردنية تسمح بالإتجار بالبشر.

وتوجد الثغرة الأولى في المادة 2 من قانون مكافحة الإتجار بالبشر، حيث تورد تعاريف لمصطلحات رئيسية ولكنها تغفل تعريف "العمل الجبري" على الرغم من أهمية وجود تعريف واضح للعمل الإجباري حتى يتم تحديده عند وقوعه.

ووفقاً لمنظمة العمل الدولية فإن العمل الجبري هو عمل "يُنجز لا إرادياً وتحت (تهديد) لأي عقوبة" (منظمة العمل الدولية، 2017). وفي الوقت ذاته لا يجرّم قانون مكافحة الاتجار بالبشر بشكل كاف المشاركة في الاتجار بالبشر لأغراض جنسية. وتنص المادة 8 على أن يحكم على مرتكبي الاتجار بالبشر بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر؛ أو بغرامه لا تقل عن 1000 دينار ولا تزيد عن 5000 دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين ولا يتناسب أي من هذه العقوبات مع شدة الجريمة المرتكبة. وبناء على ذلك، يجب توسيع نطاق الأحكام الصادرة عن الأردن بشأن الاتجار بالبشر بشكل اكبر بحيث تبين أن هذه الجرائم غالبا ما تشبه العبودية – وهو انتهاك خطير لحقوق الإنسان[5].

وتخضع قضية الاتجار بالبشر لقوانين أخرى في الأردن، مثل قانون العقوبات وقانون العمل – ولا يتناول أي منهما الاتجار بالبشر بشكل كاف. كما لا يذكر قانون العقوبات العمل الجبري، وعلى الرغم من أن قانون

[5] يحث المكتب التابع للهيئة العليا لحقوق الإنسان أن التدابير العقابية في التصدي للإتجار بالبشر متناسبة مع حدة الجريمة. لمزيد من المعلومات، انظر هنا.

صندوق رقم 7
خطوات إلى الأمام:
ملاجئ للضحايا

في عام ٢٠١٥ افتتحت الحكومة أول ملجأ لحماية الضحايا من جميع أشكال الإتجار والموظفين في الملجأ مدربين على تحديد ومنح الرعاية المتخصصة للضحايا (وزارة الخارجية الأمريكية، 2017).. إضافة إلى ذلك، ملجأ كرامة هو ملجأ للضحايا يشمل الرجال والنساء والأطفال ويندرج تحت وزارة التنمية الاجتماعية .(المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2016).

العمل يذكر أن أرباب العمل لا يستطيعون إرغام العمال على العمل "تحت التهديد أو الاحتيال أو الإكراه"، فإنه لا يعطي تعريفاً واضحاً ووافياً بما فيه الكفاية للعمل الجبري. وبناء على ذلك، يعرف كل من قانون العقوبات وقانون العمل العمل القسري، ويقومان بذلك بطريقة واسعة بما فيه الكفاية لحماية أي شخص "لم يتطوع" أو تحت تهديد "أي عقوبة" (اتفاقية العمل الجبري، 1930). وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تحدد هذه القوانين حقوق وامتيازات ضحايا الاتجار، بما في ذلك قدرتهم على الحصول على الاسترداد والتعويض وإعادة التأهيل و/أو ضمانات عدم التكرار – كل ذلك دون اعتبار للجنسية أو الحالة الاجتماعية – والاقتصادية.

أخيراً، يعد قانون جوازات السفر الاردني لعام 1969 هاماً عندما يتعلق الأمر بالعمل الجبري لأن احتجاز جوازات السفر ممارسة شائعة تستخدم لمنع العمال المقهورين من مغادرة الأردن. وعالجت الماده 23/ب/1 ذلك حيث جرمت كل من كان بحوزته جواز سفر بطريقة غير مشروعة، أيضاً يجرم قانون العمل الأردني في المادة 77/ب منه صاحب العمل في حال قام باحتجاز الوثائق الثبوتية للعامل، حيث نص "اضافة إلى أي عقوبة ورد النص عليها في التشريعات النافذة يعاقب صاحب العمل عن أي مخالفة يرتكبها باستخدام أي عامل بصورة جبرية او تحت التهديد او بالاحتيال او بالإكراه بما في ذلك حجز وثيقة سفره بغرامة لا تقل عن (500) خمسمائة دينار (ولا تزيد على (1000) الف دينار ، ويعاقب

بالعقوبة ذاتها الشريك والمحرض والمتدخل في هذا الاستخدام" . الإ أنه يعتقد عدد من الأردنيين أن هذه الممارسة مقبولة ولكنها غير قانونية وانتهاك خطير لحقوق وحريات الأفراد. حيث أن قانون جوازات السفر لا يجعل الأمر واضحاً إذا كانت الأحكام هذه تُطبق على العمال و من الصعوبة إثباتها لعدم وجود أدلة كافية و قاطعة قادرة على إثبات أن جواز السفر محجوز لدى صاحب العمل، ومثل هذه القرارات هي تقديرات للقضاة (تمكين، 2015). وفقاً لذلك، يجب تعديل قانون جوازات السفر ليشمل حماية العاملين وليحد من أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.

”الدليل ملخص وافي للجوانب التشريعية التي تساهم في استمرار أشكال العنف والتمييز ضد المرأة في الأردن“

سلمى النمس

الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

”الدليل يعتبر مرجعية قانونية مهمة تساعد العاملين والعاملات في مجال قضايا المرأة على الاستنارة به في تصميم برامج العمل وتكثيف الجهود الموجه نحو القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة“.

ديمة كرادشة

مستشارة في النوع الاجتماعي

2

مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة في الأردن

الفصل الثاني

المؤسسات الرسمية

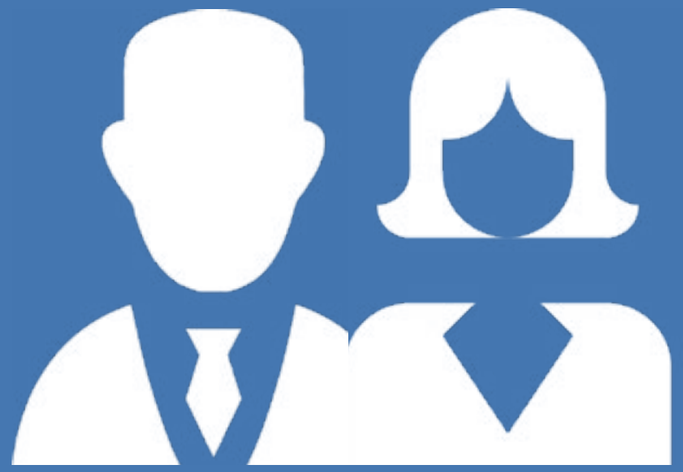

نقاط هامة (1):

يعد التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة أمراً جوهرياً بالنسبة إلى المهام الأساسية للحكومة والحكم الرشيد

لقد أثارت عملية تحديد المهام الأساسية للحكومات نقاشاً وخلافاً تاريخياً، فقد كان يعتقد سابقاً أن مهمة الحكومات الرئيسية هي تلبية احتياجات المواطنين، ويعد مثل هذا النهج قاصراً كون هذه الاحتياجات تختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر. وبالمقابل فإن لكل فرد، مهما اختلفت احتياجاته، مجموعة محددة من الحقوق المتساوية والمتشابهة مع غيره، وبالتالي من المنطقي تحديد المهام الرئيسية للحكومات في ضمان وصول المواطنين لحقوقهم وتمكينهم من ممارستها بحرية. فخلافا للاحتياجات، فإن الحقوق عالمية وتطبق على جميع الأفراد في جميع الأوقات. وبذلك وبدلاً من إعطاء الأولوية لتحقيق احتياجات المواطنين، فإنه يجب على الحكومات التركيز على قدرة المواطنين في الوصول إلى حقوقهم.

هذا النهج المبني على الحقوق لا يضمن فقط مصلحة المواطنين بل يعزز قوة وثبات الدولة أيضاً. يعتمد النهج المبني على الحقوق على خمس ركائز وهي: الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والعدالة والمساواة، والفاعلية والكفاءة، والذين تتأصل فيهم جميعاً أولوية إلغاء الشروط التي تسمح أو تساهم بالعنف ضد المرأة والفتاة.

كيف يمكن مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة؟

مأسسة العمل ضمن النهج المبني على الحقوق

الشفافية:

يبدأ النهج المبني على الحقوق بشفافية الجهات الحكومية؛ ويعني ذلك شفافية التعامل من قبل الحكومة ومؤسساتها في تبادل المعلومات مع المواطنين والأطراف الوطنية والدولية ذات الصلة. حيث يحق للمواطنين معرفة ما تقوم به الحكومة والكيفية التي تنفق بها الأموال. فعندما يطالب المواطنون بمعلومات عن أي من هذه الامور فانه يجب على الحكومة أن تستجيب بكل صدق وترحيب. كما يجب أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين المؤسسات الرسمية بحيث يتم تبادل المعلومات فيما يتعلق بالتمويل والأنشطة والأهداف بصدق وشفافية. وبما أن الاردن صادق على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فإنه يقع على عاتقه أيضا الالتزام بمشاركة المعلومات مع الجهات الدولية المعنية فيما يتعلق بالتقدم المحرز لتحقيق أهداف هذه الاتفاقيات. وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة والفتاة تعد الشفافية أمراً هاماً للغاية عندما تقوم الحكومة بإبلاغ لجان الاتفاقية فيما يتعلق بتقدم الأردن تجاه أهداف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

المساءلة:

عندما يكون المواطن وصاحب العلاقة على إطلاع بالأنشطة الحكومية، يصبح أكثر استعداداً لمساءلة الحكومة. أما فيما يخص العنف ضد المرأة والفتاة تحديداً، فإن تعزيز المساءلة يضمن قدرة المواطنين على مساءلة المسؤولين الحكوميين في حال وقوع انتهاك لحقوق المرأة والفتاة، وذلك من خلال المطالبة بعزلهم من مناصبهم و/أو عن طريق التأكد من تلقيهم إعادة تأهيل بموجب القانون المسموح به.

> "تعتقد بعض المجتمعات بأن ضرب النساء وتعنيفهن هي رجولة ولا يعيب الرجل بينما الأصل هو احترام كرامة المرأه و الاعتراف بحقوقها التي نصت عليها المعايير الدولية والاديان السماوية."
>
> **كريستين فضول**

ويجب على المسؤولين النظر الى المساءلة بطريقة ايجابية، كوسيلة لتطوير عمل الحكومة من خلال مساعدتها في غربلة الأشخاص الذين لا يعملون لصالح الوطن، بينما تكافئ في الوقت نفسه أولئك الذين يطبقون الحقوق المدنية وحقوق الإنسان بشكل عام على نحو سليم.

المشاركة:

من المهم أن تتاح الفرصة لجميع الأفراد في المجتمع للتعبير عن آرائهم، حيث أن هذا سيساهم في تهيئة مواطنين مثقفين وناشطين سياسياً وقادرين على مساعدة الحكومة لتطوير عملها. ومع ذلك، تعاني مجموعات سكانية معينة في الأردن من عدم قدرتها على ممارسة حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية بشكلٍ كامل. وعليه فإنه من المهم أن يعمل المسؤولون بشكل فعّال لتحسين مشاركة هذه المجموعات. من الممكن فعل ذلك كما يلي:

- ✓ **زيادة مشاركة النساء**

أي إشراك المرأة في وضع وتنفيذ ومتابعة ورصد القوانين والسياسات المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، وفي نفس الوقت إفساح المجال أمام النساء لتشكيل جماعات ضغط مسؤولة للنهوض بحقوقهن. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع المؤسسات الحكومية أن تعمل على زيادة تمثيل المرأة. وبالرغم من أن النساء في الأردن ومنذ عام 2009 شغلن مناصب بنسبة 16.6% من مناصب اتخاذ القرار (وهي نسبة تقترب من متوسط أغلبية الدول في العالم)، إلا أن عدداً قليلاً من النساء يشغلن مناصب قيادية عليا كالمناصب الوزارية (برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي، 2012). وفي الوقت ذاته وعلى الرغم من أن النساء الحاصلات على تعليم عالي أكثر قابلية للمشاركة في سوق العمل من نظيراتهن اللواتي حصلن على تعليم أقل، إلا أن النسبة الأعلى للبطالة تقع ضمن الفئة الأولى من النساء(البنك الدولي، 2013).

إن تعزيز مشاركة المرأة تعني أيضاً تشجيع زيادة تعيينها في القطاع الخاص. يجب الأخذ بعين الاعتبار تقديم حوافز للشركات الخاصة لتعيين نساء مؤهلات لضمان الكفاءة في الأداء الوظيفي. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن القطاع العام هو أكبر قطاع مُوَظف للمرأة، إلا أن بعض الوزارات والمؤسسات العامة لديها نسبة أكبر من النساء العاملات عن غيرها. فعلى سبيل المثال، في حين أن وزارة الصحة توظف عدداً كبيراً من النساء، فإن وزارة النقل لا تقوم بتوظيف النساء على النحو ذاته، وذلك بسبب الثقافة المجتمعية التي تؤكد على أن العمل في هذه الوزارات غير ملائم للمرأة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012).

يمتلك الأردن فرصة لكي يكون في المقدمة في تمكين وإشراك المرأة، إلا أن هذا الأمر يتطلب إرادة سياسية وفهماً معمقاً لأهمية إشراك الاناث. وكما ذكر سابقاً، فإن الدول التي تقوم بإعطاء الأولوية لحقوق المرأة تعمل بشكل أفضل من غيرها. لذلك، فإن من مصلحة الأردنيين أن تقوم الجهات الحكومية بزيادة استقلالية ومشاركة المرأة.

صندوق رقم 8
نداء للعمل!
النظر إلى المجتمع المدني وحقوق المرأة في الأردن

تحتفل في عام 2018 بذكرى مرور عشر سنوات على تأسيسها. ليست وحدها في عملها على حماية وتعزيز حقوق المرأة وبالتأكيد ليست الأولى. و تعتبر **اتحاد المرأة الأردنية** من بين المنظمات الأوائل المتخصصة في حقوق المرأة وهي أحد المنظمات الناجحة في الأردن التي تدعو إلى حقوق المرأة منذ نشأتها في عام 1945. وقد دعت هذه المنظمة المكونة من أعضاء منتخبين ديمقراطياً إلى رفع سن الزواج وإلغاء المادة 308 من قانون العقوبات الاردني. ويقدم اتحاد المرأة ايضاً خدمات اجتماعية وقانونية ونفسية للنساء من خلال خدمات الخط الساخن منذ عام 1996. ويُقَدم أيضاً خدمات المزاورة للطفل في حالة طلاق الابوين، كما يوفر ملجأ لضحايا العنف المنزلي والإتجار بالبشر.

✓ **تيسير تمكين الشباب**

تعتبر فئة الشباب أكبر فئة سكانية في الأردن، حيث يشكل الأفراد دون سن الثلاثين عاماً 70% من نسبة السكان (برنامج الممم المتحدة الإنمائي، 2013 أ). ومع ذلك فإن مشاركة الشباب في العملية السياسية قليلة، إما بسبب إحباطهم من النظام السياسي الحالي أو بسبب وجود حواجز اجتماعية اقتصادية تمنعهم من المشاركة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013ب). لذلك يجب على الحكومة الأردنية أن تقوم وبشكل خاص بالتركيز على اهتمامات الشباب وتزودهم بالوقت ذاته بالمهارات والمساحة اللازمة ليتمكنوا من تيسير عملية تطوير مجتمعاتهم ووطنهم.

✓ **تعزيز القدرات التنفيذية للمجتمع المدني**

بالرغم من أن الحكومة قد سمحت لمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بالعمل، إلا أنها تعمل ضمن قيود مشددة. في الواقع، تتتمتع منظمات المجتمع المدني بالأفضلية من حيث تقديم الخدمات وتشجيع التغيير المجتمعي من أجل احترام حقوق الانسان، دون التقليل من سيادة الحكومة. إلا أن الحكومة وبالرغم من إشراكها للمجتمع المحلي فما زالت تحتفظ في نهاية المطاف بالسلطة الشرعية – أي احتكار استخدام السلطة والقدرة على فرض قيود على الأردنيين والمقيمين في الأردن. لذلك من المهم ألا تتعامل الجهات الحكومية مع المجتمع المدني كخصم ، بل كشبكة داعمة تساعد الحكومة على الوفاء بالتزاماتها للنهوض بالحقوق المدنية والانسانية وحمايتها.

✓ **توسيع نطاق حرية التعبير**

هناك قيود دائمة على الصحفيين والناشطين عندما يتعلق الأمر بالإبلاغ عن أي حالة انتهاك حقوق الإنسان في الاردن (هيومن رايتس ووتش، 2017) فحرية التعبير ليست حقاً من حقوق الإنسان الهامة فحسب، بل هي أيضاً مسألة حاسمة في تهيئة جمهور يملك المعرفة والقدرة على مساءلة الحكومة. أما فيما يتعلق بالمشاركة السياسية فإنه من المهم أن تقوم الحكومة بإفساح المجال لناشطي حقوق المرأة بالتحدث والتصدي للعنف ضد المرأة والفتاة، وفي الوقت ذاته على الحكومة أن تمنح المواطنين حق التحدث علناً ضد إجراءات الحكومة ومؤسساتها التي تساهم في العنف ضد االمرأة والفتاة.

العدالة والمساواة:

بالرغم من أن حقوق المرأة غالباً ما تركز على قضية المساواة إلا أنه من المهم التمييز بين المساواة والعدالة. ففي سياق الحقوق، فإن المساواة تعني ببساطة أن لكل فرد نفس الحقوق. وتعتبر المساواة مسألة هامة فيما يتعلق بقضية الجنسية، حيث ينبغي أن يكون لكل من الرجل والمرأة حقوق متساوية لمنح جنسيتهما لأبنائهما. بينما تخطو العدالة خطوة أخرى، حيث تأخذ بعين الإعتبار التجارب الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية لأفراد معينين وتساهم في تحديد الظروف الواجب تعديلها لضمان بناء قدراتهم للوصول إلى " حقوق متساوية". وفيما يلي طريقتين تستطيع الحكومة بهما تعزيز العدالة والمساواة.

صندوق رقم 9
نداء للعمل!
الانصاف في الأجور في الأردن

في مارس/آذار 2010 عقدت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة أول اجتماع مائدة مستديرة لبحث السياسات حول الإنصاف في الأجر، وأوصت بتأسيس مشروع يركز على الإنصاف في الأجور للمساهمة مع الجهود الوطنية الرامية لزيادة مشاركة النساء في سوق العمل. في تموز/يوليو ٢٠١١ 2011 تم اطلاق اللجنة التوجيهية الوطنية للإنصاف في الأجور ومن أهداف اللجنة تعزيز التعاون بين أعضائها لتطبيق خطة العمل الوطنية حول الانصاف في الاجوروتنسيق الأنشطة الهادفة الى تحقيق المساواة في الأجور عن العمل ذي القيمة المتساوية في الاردن. يترأس اللجنة أمناء عامون من وزارة العمل واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وتشمل ممثلين من مؤسسات حكومية أخرى ونقابات عمالية وأصحاب العمل والجمعيات المهنية والمجتمع المدني.
وفي اطار عملها " مبادرة لجنة الإنصاف في الأجور " تنفيذ دراسات معمقة بانتظام حول التمييز في الأجور وتوثيق حالات التمييز هذه من أجل تعزيز التوعية حول التمييز في الأجور وإعلام واضعي السياسات بها.
المصدر:
www.jordanpayequity.org

✓ **تحسين الإطار القانوني-تعزيز المساواة:**

كما طرح في القسم الأول من هذا الدليل، يعتبر العنف ضد المرأة والفتاة مشكلة واسعة الانتشار ضمن إطار القانون الأردني. هناك عدد من القوانين الأردنية التي تضمنت تمييزاً واضحاً في نصها ضد المرأة وقوانين أخرى لم توفر الحماية والاحترام الكافي لحقوق المرأة وكرامتها. حيث تقوم هذه القوانين مجتمعة بوضع النساء برتبة أقل وتقوض المبادئ الأساسية للقوانين الأردنية والمعاهدات الدولية والتي تدعو للمساواة الفعلية بين الجنسين، والتي يعد الأردن طرفاً من أطرافها.

وحتى في الحالات التي يمكن فيها للقوانين أن تحمي المرأة، فإن بعض موظفي قطاع العدالة قد يتصرفون بطريقة غير منصفة. فعلى سبيل المثال، عندما يُتهم شخص بالاغتصاب، فإنه من الشائع أن يكون التركيز على سلوك الضحية الذي من وجهة نظرهم– "يبرر" الاعتداء، بدلاً من أن يكون التركيز على سلوك المُتهم تجاه الضحية. ويعتبر هذا عبء غير متساو وغير مبرر على الضحية وتجاهل جدي لحقوقها وكرامتها. لذلك يجب أن يقوم المسؤولون الحكوميون باتباع نهج يضمن حصول النساء على العدالة عند وضع القوانين وتطبيقها، وإعطاء الأولوية لنظام ينطوي على نهج استباقي ومتجاوب إزاء العنف ضد المرأة والفتاة، وبما معناه أن هذه القوانين تهدف إلى منع حالات العنف في المقام الأول، وفي الوقت نفسه التأكد من تحميل المسؤولية بشكل كبير لمرتكبيها، كل ذلك لضمان حقوق الضحايا.

✓ **إنشاء أماكن عمل مراعية لفوارق النوع الاجتماعي – تعزيز العدالة**

يعد القطاع العام أكبر مُوَظِف للنساء في الأردن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012). لذلك، من المهم أن تقوم الحكومة باتخاذ خطوات فعالة لضمان بيئة عمل تراعي فوارق النوع الاجتماعي. إن مراعاة فوارق النوع الاجتماعي لا تعني أن النساء أدنى من الرجال أو أن النساء يحتجن إلى مزايا خاصة، بل تعني الاعتراف بأن النساء في السياق الأردني يواجهن عدداً معيناً من الحواجز لأنهن نساء، ويجب تخطي هذه الحواجز من أجل مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة وتعزيز العدالة. وفيما يلي طرق تعزيز مراعاة الفروق القائمة على اساس النوع الاجتماعي في أماكن العمل:

1. سد الفجوة في الأجور: منح الرجال والنساء ذوي الخبرات والمؤهلات المتماثلة نفس الأجور.

2. إتاحة فرص متكافئة للتقدم: وضع نظام يضمن فيه كل الموظفين – بغض النظر عن النوع الاجتماعي– فرصة متكافئة للتقدم المهني وعلاوات في الراتب.

3. وضع سياسيات لمراعاة فوارق النوع الاجتماعي: تعزيز ثقافة يكون فيها الرجل والمرأة مسؤولان بالعناية بالطفل من خلال السماح لكليهما بإجازة للعناية بالأسرة. إضافةً إلى ذلك، وضع وإنفاذ السياسات المتعلقة بالاعتداء الجنسي، فعندما تثار مخاوف الإعتداء الجنسي يجب التأكد من التحقيق الكامل في هذه المسألة، وكذلك محاسبة مرتكبيها.

صندوق رقم 10
نداء للعمل!
معا نصل

قامت مبادرة" معاً نصل" بحملة للضغط على الحكومة من أجل تحسين نظام النقل. فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، فقد دعت الحملة إلى زيادة توفير وسائط نقل آمنة للنساء أثناء تنقلهن بين وظائفهن ومنازلهن. وقد أشارت 40% من النساء إلى عدم توفر وسائل نقل عامة آمنة وموثوق بها كحاجز أمام مشاركة المرأة في سوق العمل، الأمر الذي يؤكد اهمية المبادرة.

4. تأسيس وحدات النوع الاجتماعي: من مهام هذه الوحدات المشاركة في رسم السياسات و البرامج لدمج مفهوم النوع الاجتماعي في جميع المجالات بما فيها البرامج والدراسات، وبرامج التوعية والتدريب، بالإضافة إلى متابعة ورصد وتقييم الأنظمة وإعداد تقارير تتضمن مؤشرات النوع الاجتماعي بما يتوافق مع المعايير الدولية.

الكفاءة والفاعلية

فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة والفتاة، ترتبط الكفاءة والفعالية بشكل أساسي في التقدم الذي تحرزه الحكومات في تحسين وضع المرأة والفتاة والتقيّد بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان. ولضمان ذلك، يجب على جميع المؤسسات الحكومية الالتزام بوضع أهداف ومتابعة التقدم الوطني في تحقيقها. كما يجب وضع مؤشرات على سبيل المثال كعدد النساء اللواتي يشغلن مناصب صنع القرار" من أجل معرفة ما تم إنجازه، كما يجب وضع مواعيد نهائية للوصول إلى هذه الأهداف للتأكد من أخذها على محمل الجد. وفي حالة تم وضع الأهداف ولم يتم الوفاء بها، فإنه من المطلوب أن يتم بحث الأسباب التي أدت إلى ذلك ومعرفة المطلوب للتطوير والتحسين لضمان نتائج أفضل في المستقبل.

صندوق رقم 11
الانتباه للفجوات!
رصد العنف الأسري

مراعاة الحذر عند وضع مؤشرات مثل "عدد النساء اللواتي يقمن بالإبلاغ عن حالات العنف الاسري". فمن غير المحتمل أن تسعى النساء إلى طلب العدالة في القضايا القانونية مثل الرجال. وفقاً لدراسة قسم العدالة في دائرة الإحصاءات العامة، تتجنب النساء الذهاب إلى المحكمة أكثر من الرجال بسبب العادات والتقاليد. تواجه النساء أيضاً تحديات إضافية مثل قلة الموارد المالية لأتعاب المحامي وتكاليف المحكم. لذلك فإن عدد النساء اللواتي يتعرضن للعنف على الأرجح أعلى من العدد الذي تقدمه التقارير.

الممارسات الفضلى

وحدة مكافحة الإتجار بالبشر

أنشأت وزارة العمل وإدارة الأمن العام في الرابع من حزيران/يونيو 2012 وحدة خاصة لمكافحة الإتجار بالبشر. وتتشكل هذه الوحدة من دوائر إدارات تفتيش العمل والإحصاءات والإدارة والموارد البشرية.

يقوم ضباط شرطة الوحدة بشكلٍ منتظم بزيارات مفاجئة للتفتيش عن حالات الإتجار بالبشر. وفي عام 2015 قامت الوحدة بمتابعة 206 حالات محتملة للإتجار بالبشر ومحاكمة 55 حالة (وزارة الخارجية الأمريكية، 2016). يعتمد نجاح الوحدة على عدة عوامل مثل استجابتها للحالات وتعاونها بشكلٍ فعال مع منظمات المجتمع المدني.

في كانون الأول/ديسمبر عام 2015 أبلغت منظمة غير حكومية عن حالة تتعلق بخادم منزلي بنغلاديشي ضُرِبَ وأجبر على العمل من قبل وكيل مكتب التوظيف. وعندها تدخلت الوحدة فوراً وقامت بإغلاق المكتب. وبسبب هذه الاستجابة الفعالة والمترابطة للوحدة، تلقت الوحدة إحالات من عدد كبير من الجهات من ضمنهم حالات عبر الخط الساخن ومن مسؤولي إنفاذ القانون ومسؤولين العمل ومنظمات غير حكومية وسفارات أجنبية (المصدر نفسه).

تسمح وحدة مكافحة الإتجار بالبشر لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة بشكلٍ مباشر في جهودها لمكافحة الإتجار بالبشر. على سبيل المثال، تشترك الوحدة مع منظمات المجتمع المدني لعقد دورات تدريبية وورشات عمل توعوية للمسؤولين الحكوميين، كما تقوم الوحدة بالتعرف على العديد من ضحايا الإتجار وإحالتهم إلى الملاجئ التي تديرها المنظمات غير الحكومية.

تأخذ وحدة مكافحة الإتجار بالبشر والحكومة التوصيات من منظمات المجتمع المدني وتقوم باعتمادها في سياساتها. أبلغت منظمة غير حكومية محلية بأن الجهات المعنية بتنفيذ القانون وموظفي السجون غير مدربين بشكلٍ كافٍ للتعامل مع الضحايا. ومن ثم سمحت الوحدة للمنظمات غير الحكومية بمساعدة الضحايا في مراكز الشرطة ومراكز إعادة تأهيل السجون، كما سُمِح أيضاً للمنظمة غير الحكومية بالمساعدة في توطين الضحايا (المصدر نفسه).

قم بتطبيق ما تعلمته:

قم بإجراء تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر

كما ذكر سابقاً، تدخّل الحكومة لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة سيأخذ قدراً كبيراً من التخطيط ووضع الاستراتيجيات والتنسيق. وقبل أن يتحقق ذلك يجب أولاً تحديد قدرة مؤسستك على مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة. وذلك من خلال إجراء تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT).ويهدف هذا التحليل إلى المساعدة بالنهاية على الاستفادة من نقاط القوة والفرص وتخفيف الضعف والمخاطر. وعند قيام قطاعك بإجراء هذا التحليل والتعرف على واقع قدراتك، قم بالتنسيق مع قطاعات أخرى لإطلاق تدخل متناسق ومدروس لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة.

التعليمات: احصل على مدخلات من الأفراد من مختلف المناصب (أي بدءً من رؤساء الإدارات والمساعدين) وحتى الأفراد من جميع خلفيات النوع الاجتماعي، واملأ المعلومات برسم بياني ينطبق على قطاعك.

القوة	الضعف	الفرص	المخاطر
ما هي نقاط القوة في مؤسستك والتي تساعد على التصدي للعنف ضد النساء والفتيات؟	ما هي نقاط الضعف في مؤسستك التي تمنعها من التصدي للعنف ضد االنساء والفتيات؟	ما الفرص المتوفرة لمؤسستك للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات؟	ما المخاطر التي تواجهها أنت ومؤسستك في التصدي للعنف ضد النساءوالفتيات؟
على سبيل المثال: فهم ما يشكل عنفاً ضد النساء والفتيات.	على سبيل المثال: نقص الإرادة في التصدي للعنف ضد النساء والفتيات	على سبيل المثال: إمكانية أن أصبح رائداً عالمياً في تمكين المرأة.	على سبيل المثال: رد فعل عنيف من غير الداعمين لحقوق المرأة

	القوة	الضعف
الفرص	كيف يمكنك الاستفادة من نقاط القوة التي تمتلكها من اجل مكافحة العنف الموجه للنساء والفتيات ؟	كيف يمكنك استخدام الفرص المتاحة للحد من نقاط ضعفك الداخلية؟
	مثال: معالجة ثغرات القوانين الأردنية التي تساهم في العنف ضد النساء والفتيات	مثال: االاستفادة من حقيقة أن الأردن سيصبح دولة أقوى .ليشجع واضعي القوانين على العمل
المخاطر	كيف يمكنك الاستفادة من نقاط القوة لديك لمواجهة التهديدات؟	كيف يمكنك التخفيف من نقاط الضعف والمخاطر التي تحددها
	مثال: من خلال إقناع أولئك الذين لا يدعمون حقوق المرأة بأهمية القيام بذلك والفوائد التي سيجنوها.	مثال: يمكن الحد من نقاط الضعف والمخاطر عن طريق تثقيف الأقران والزملاء عن أهمية التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة لكي يدعموني. .

3 مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة في الأردن

الفصل الثالث:

الإعلام

ما أهمية تصدي الإعلام للعنف ضد المرأة والفتاة؟

يعتبر من صلب عمل الاعلامين اتباع الدقة والصدق والنزاهة أثناء كتابة التقارير الاخبارية، وتعد مراعاة النوع الاجتماعي خاصية أخرى مهمة جداً، حيث أنها بمفهومها البسيط تعني الأخذ بعين الإعتبار التجارب والتحديات المختلفة التي يواجهها الأفراد بسبب النوع الاجتماعي. وعليه يمكن تضمين حساسية النوع الاجتماعي في كافة البرامج والتقارير والبث الإذاعي بالإضافة إلى مكان العمل.

يمتلك الأردنيون بشكل عام ثقة كبيرة في وسائل الاعلام، حيث أفاد حوالي 78% من الأردنيين المشمولين في استطلاع أجري من قبل مركز الدراسات الاستراتيجية بأن الإعلام الأردني "صادق وعادل فيما يتعلق بتغطية الأخبار المحلية"، وأشار 73% منهم بأن الإعلام يقدم تقارير "محايدة" بنجاح (يونسكو، 2015). مما يعني أن دور الإعلاميين لا يقتصر على توفير المعلومات فقط، بل توفير معلومات موثوقة. كما أنه يعود للصحفيين إستخدام تأثيرهم لمنفعة المجتمع وأن يقدموا الأخبار بدقة وعدالة.

وبالرغم من أن تقديم التقارير للأفراد هو وظيفة الإعلام، إلا أن ذلك يجب أن يتم بطريقة لا تسبب الأذى لأحد. لذلك، يجب على الصحفيين إدراك أن هنالك إجراءات قد يؤدي تنفيذها أو عدم تنفيذها إلى إلحاق الأذى بضحايا العنف. ولذلك فإن من أولويات الإعلام ضمان عدم التسبب في إحداث أي أذى أثناء عملية التغطية الاخبارية.

يملك الإعلام أثراً قوياً في توجيه التصور العام والتغيير المجتمعي

عندما يتعلق الأمر بتقديم تقارير حول العنف، فإن مصلحة وأمن الضحايا تتقدم الحصول على القصة

كيف يمكن التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة؟

1. أمور يجب مراعاتها عند تقديم تقارير مراعية للنوع الاجتماعي ضمن قضايا العنف ضد المرأة والفتاة.

تختلف التقارير التي تتعلق بالعنف ضد المرأة والفتاة عن أي تقارير أخرى، وغالباً ما تتعزز الالتزامات المهنية والاخلاقية خلال تعامل الإعلاميين مع الضحايا، وعليه يجب التأكد دائما من أن أفعالهم وتقاريرهم لا تعرض الضحايا الذين عانوا من العنف للمزيد من الأذى. وهنا بعض الأمور التي يجب مراعاتها عند تقديم التقارير حول العنف ضد المرأة والفتاة أو التعامل مع ضحايا العنف:

<u>الأمور التي يجب الامتناع عنها</u>

- عدم إعطاء آمال زائفة عن نتيجة المقابلة

تذكر أن الوسائل الإعلامية ليست ببديل عن قطاع العدالة، ومن المؤكد أن تتردد الضحية في التحدث إلى وسائل الإعلام لأن ذلك قد يعرضها الى عدد من المشاكل مثل التعرض للمراقبة الشديدة والحكم من المجتمع أو التهديد بالمزيد من العنف . في الواقع، قد يؤدي التكلم مع وسائل الإعلام لإلحاق الأذى بالضحية أكثر من نفعها، و في الوقت ذاته لا يوجد ما يكفل بأن التحدث إلى وسائل الإعلام سيفعل شيئاً لتحقيق العدالة للضحية، وعليه يجب تجنب إعطاء الضحايا آمال زائفة أو وعود لا يمكن تحقيقها عند التكلم معهم حول نتائج المقابلات.

- عدم تعريض الضحايا للمزيد من الوصم

قد يشعر بعض الصحفيين بالميول للكتابة حول صفات الضحايا خلال عملية إعداد التقارير عنهم، مثل الحديث عن مهنهن على سبيل المثال، وذلك من أجل التقليل من شدة الاعتداء عن قصد أو عن غير قصد، أو تصوير الضحية على أنها تلتزم بالقوالب النمطية أو تحويل اللّوم إلى الضحية .في الحالات التي تكون فيها الاعتداءات قائمة على أساس العرق أو النوع الاجتماعي ، يجب الكتابة عنها بطريقة يفهم الجماهير من خلالها أن اللوم يقع على المجرم فقط، وليس على الضحية أبداً. في حال كانت الجنسية أو المهنة أو أي صفات أخرى ليس لها علاقة في الاعتداء، يجب التفكير في الفوائد التي ستعود على الضحية من إدراج هذه المعلومات.

- عدم لوم الضحية

لا أحد "يستحق" أن يكون ضحية للعنف ولا أحد "يسعى" لأن يتعرض للاعتداء. عندما يحدث سلوك عدواني – مثل الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي – فإن الملامين في الدرجة الأولى هم المعتدون. لذلك يجب الحد من إعطاء معلومات حول الضحية، ويجب التركيز على الحقائق التي ترتبط بالقضية، فإن التاريخ الجنائي والتوجه الجنسي للضحية نادراً ما يكون له صلة. لذا يجب تجنّب طرح الأسئلة أو كتابة أي شيء حول هذا الموضوع.
كما أن هناك حقائق يجب أن لا نعيرها أي إهتمام مثل "ماذا كانت تفعل الضحية أو ماذا كانت ترتدي عندما تم الاعتداء عليها؟". يمكن أن يصبح الأفراد ضحايا للعنف بغض النظر عمّا كانوا يفعلونه أو يرتدونه، لذلك فإن هذه التفاصيل ليست ذات صلة ولا ينبغي التطرق إليها.

× تجنب الإثارة

يقوم الصحفيون في أغلب الأوقات بالتركيز على الأجزاء الأكثر إثارة في القضية، لزيادة عدد المتابعين، الأمر الذي لا ينصف الضحية أو يساعد في وصولها إلى العدالة أو حماية مصلحتها وأمنها. والأهم، أن القضية لا تُطرح للجمهور بطريقة شمولية من حيث تفاصيلها وآثارها الاجتماعية. ولا يعني ذلك التقليل من أهمية الجريمة المرتكبة، ولكن يجب فهم الحقائق بدقّة والابلاغ عنها.

الأمور التي يجب مراعاتها

✓ الحصول على موافقة الضحية قبل تجميع القصة

يؤدي الوقوع ضحية اعتداء إلى التعرض لصدمة نفسية، لذلك يجب عدم تعريض الضحية للمزيد من الصدمات عبر الضغط عليها لإعطاء المزيد من التفاصيل.
يجب فهم أن للضحية الحق في اختيار متى يمكنها سرد قصتها – أو حتى عدم رغبتها بذلك. يجب إبلاغ الضحية عند الحصول على الموافقة منها للحصول على قصتها بأن لها الحق في عدم الإجابة على أي سؤال لا تشعر بالارتياح تجاهه. يجب إعلام الضحية بالطريقة المنوي فيها استخدام إجاباتها والمخاطر التي قد تواجهها جراء المشاركة. يجب التحلي بالصدق والصراحة، لكن يجب أيضاً تقديم الدعم للضحية وعدم الإساءة لأمانتها أو معاييرها الأخلاقية من خلال الكذب.

✓ التحلي بالحساسية عند طرح الأسئلة

يجب تجنب سؤال الضحايا عن سبب قيامهم بفعل ما

أو عدمه، لأن هذا الاسلوب يضع اللوم على الشخص الذي تم الاعتداء عليه ويبعد اللوم عن الشخص الذي قام بارتكاب الجريمة. لذلك يجب طرح الأسئلة التي تساعد على فهم حقائق القضية فقط. إضافةً إلى ذلك، يجب التذكر أن الصحفي على الأرجح ليس الشخص الوحيد الذي يقوم باستجواب الضحايا بل هناك البحث الجنائي وأقارب الضحية فهم أيضاً يطرحون أسئلة مشابهة. وهذا يعني أن الضحية "ستعيش" تجربتها المؤلمة لعدة مرات بعد حدوثها. يجب فهم أن الضحية قد تعمل على تأخير التصريح بالحقيقة أو حجبها بالكامل وذلك لأنها غير راغبة أو غير قادرة على سرد التفاصيل مجدداً. لذلك من المهم التحلي بالصبر وتقديم مصلحة الضحية وأمنها على الحصول على أي معلومات حول القصة. وفي حال عدم التأكد من إجراء معين وأثره على الضحية يجب استشارة أصحاب الخبرة والمختصين في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي والذين لديهم فهماً واضحاً للبعد الثقافي والاجتماعي لتجنب وقوع أي ضرر إضافي على الضحية.

✓ توفير مساحة آمنة للضحايا

لنتذكر أن المهمة الأساسية لمن يتعامل مع الضحايا هي ضمان عدم وقوعهم في محل الضحية مرة أخرى، وعدم التسبب بأذى إضافي لهم. يجب إجراء المقابلات في مكان يوفر الخصوصية كي يستطيع الضحايا التحدث بحرية، كما يجب التحلي بالمرونة وتقبل طلبهم إذا ما رغبوا بدعم صديق أو أحد أفراد الأسرة. كما لا يجوز التقاط صورة لهم دون موافقتهم على ذلك ، كما لا ينبغي أبداً التقاط صور دون إعلامهم بالهدف من التقاطها. ومن حق الضحية أن ترفض التصوير

والتسجيل الصوتي والفيديو. يجب تذكر أن بعض المواضيع قد تكون محظورة ضمن السياق الثقافي والاجتماعي. استشر أهل الاختصاص من أفراد ومنظمات المجتمع المدني في حال عدم التأكد من مدى ملائمة السياق الثقافي أو مدى ملائمة بعض الأفعال.

✓ الاستماع لصوت الضحايا

يجب إتاحة الفرصة للضحايا للتحدث بصراحة عن تجاربهم عندما يكونوا مستعدين لذلك. يجب تزويدهم بآليات لتمكين أنفسهم والتعلم من تجاربهم لمنع حدوث اعتداءات اخرى مشابهة، ودعم الضحايا الآخرين من خلال التضامن معهم و/ أو حشد الجهود على المستوى المجتمعي. لا يجب استغلال الضحايا من أجل قصة، ولكن يجب تشجيعهم ليتحلوا بالشجاعة والصمود في مواجهة الشدائد..

2. أمور يجب مراعاتها والامتناع عنها في البرامج الإعلامية المراعية للنوع الاجتماعي بهدف التصدي للعنف ضد االمرأة والفتاة

الأمور التي يجب الامتناع عنها

× المساهمة في تعزيز الصورة النمطية أو تعميمها

لا يجب استخدام اللغة أو القصص التي تعزز الصورة النمطية السلبية مثل أن الرجال فقط هم الأقوياء ويتقلدون مناصب القوة والنفوذ، أو أن النساء ضعيفات ويجب ألّا يعملن في وظائف معينة، فيجب التذكير أن النساء قادرات كالرجال، وأن الرجال ليسوا بضعفاء

إذا أصبحوا ضحايا، فالنساء والرجال يتعرضون للعنف ويجب معاملتهم بكرامة واحترام. يجب إعطاء الأولوية في الإعلان والمضمون للمواد التي تظهر النساء في مناصب القوة والسُلطّة بدلاً من التبعية للرجال، سواء في الإعلانات المطبوعة أو الالكترونية، والمحتويات الإعلامية الأخرى مثل المقالات الإخبارية أو تقارير التحقيق أو المدونات. إضافةً إلى ذلك، يجب تجنب المواد التي تظهر المرأة على أنها مثيرة لرغبات الرجل، فقيمة المرأة لا تنحصر في مظهرها الخارجي. لا يجب تقبل هذا السلوك وأخذه على أنه أمر "طبيعي" وضمن "الثقافة المجتمعية" عندما يكون الرجال متسببين بالعنف، فالعنف أمر غير طبيعي ويجب رفضه.

الأمور التي يجب مراعاتها

✓ دمج النوع الاجتماعي في المضمون الإعلامي

يترتب على دمج النوع الاجتماعي في المضمون الاعلامي عدة التزامات، أولها تكثيف التقارير حول القضايا التي لها تأثير على المرأة. فمثلاً قضية العنف ضد المرأة والفتاة يجب أن لا تنحصر فقط بالمرأة بل يجب أن تهم جميع أفراد المجتمع. وتتحمل وسائل الإعلام مسؤولية إبرازها كقضية هامة وتحفيز الأفراد لمكافحتها. وتعزيز الصورة الإيجابية للمرأة والفتاة في الإعلام. ولا يعني ذلك التقليل من مساهمة الرجال والصبيان، ولكن يجب أن يكون هناك توازن في التقارير حول نجاحات النساء والرجال والفتيات والفتيان في المجتمع. و في الوقت ذاته، عند كتابة خبر عن القضايا الوطنية مثل زيادة أسعار السلع، يجب منح اهتماماً خاصاً لكيفية تأثير هذه القضايا على النساء و الفتيات. و أخيراً، يجب الاستعانة بعدد متوازن من الخبراء وأصحاب الاختصاص من نساء ورجال عند تقديم تقارير حول قضايا معينة.

- ✓ إدارة النقاش والحوارات ومواجهة الخطاب الشعبي

لا يجب أن يتجنب الإعلام الحديث عن القضايا المجتمعية عند حدوثها، كما يجب إشراك الأطراف المعارضة في هذه الحوارات وذلك لبناء تفاهمات و لإثراء الحوار حول تأثير هذه القضايا على المجتمع. لا يجب إنتهاك حقوق الأشخاص الذين لديهم وجهات نظر مختلفة في التعبير عن آرائهم، ولكن يجب مواجهة المفاهيم والمعتقدات التي لا تراعي النوع الاجتماعي. على الإعلاميين انتقاد آراء الآخرين وتقييم أنفسهم أيضاً، ويجب أن يكون لديهم الاستعداد لتغيير معتقداتهم والمصطلحات اللغوية التي يستخدمونها اذا كانت تسيء لأي من الأنواع الاجتماعية.

3. خطوات لتهيئة أماكن عمل مراعية للنوع الاجتماعي

يؤثر مفهوم مراعاة النوع الاجتماعي على تهيئة أماكن العمل بقدر تأثيره على المحتوى الإعلامي نفسه، لذلك يجب أن تكون البيئة الإعلامية مراعية للنوع الاجتماعي وذلك لمصلحة جميع الزملاء وخاصة النساء والفتيات اللواتي من الممكن أن يتعرضن للتهميش أو أن يواجهن العداء. وعليه يجب أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار عند محاولة تعزيز مراعاة النوع الاجتماعي في أماكن العمل:

- ✓ إغلاق فجوة النوع الاجتماعي بين الإعلاميين

كان عدد السكان في الأردن عام 2015، متساوٍ تقريباً

فيما يخص عدد الرجال و النساء (البنك الدولي، 2017). بالرغم من ذلك، لا تزال نقابة الصحفيين الأردنين على سبيل المثال تتألف من قرابة 700 رجل و 400 امرأة، وقد ينعكس هذا التركيب في النقابة على جميع القطاعات الإعلامية ككل. ينبغي أن ينعكس تركيب النوع الاجتماعي السكاني في الأردن على العاملين في وسائل الإعلام في الاردن، مما يتطلب زيادة كبيرة في عدد النساء و الرجال من مقدمي البرامج والمضيفين، بالإضافة الى زيادة عدد النساء في أدوار "ما وراء الكواليس" مثل : المحررين والصحفيين و المنتجين و المستشارين و المديرين . فعند اتخاذ هذه الخطوات سيحقق قطاع الإعلام تمثيلاً أكثر توازناً في النوع الاجتماعي في أوساط العاملين في وسائط الإعلام.

- ✓ وضع سياسيات غير تمييزية

يجب العمل على إغلاق فجوة الأجور وذلك بدفع أجر متساوٍ للنساء والرجال الذين يمتلكون خبرات ومؤهلات متشابهة. في نفس الوقت، إنشاء نظام يمتلك فيه جميع الموظفين –بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي– فرص متساوية للترقية والعلاوات في الرواتب. كما يجب وضع سياسات مراعية للنوع الاجتماعي فيما يخص الإجازات المرضية والرعاية الأسرية، حيث أن هذا الموضوع له أهمية خاصة، فإن رعاية الأطفال هي مسؤولية الرجال والنساء وقد يحتاج كلاهما لإجازة. علاوة على ذلك، يجب وضع سياسات تتعامل مع حالات التحرش الجنسي بشكل مهني، فعندما يُتهم شخص بالاعتداء الجنسي يجب التحري حول القضية بشكلٍ كامل وفرض إجراءات

تأديبية عند الضرورة. يجب التذكر أن ضحايا التحرش الجنسي قد يكونوا ذكوراً أو إناثاً وأن جميع حالات التحرش يجب أن يتم التعامل معها بجدية وبغض النظر عن النوع الاجتماعي للضحايا. من المهم وضع "مسؤول لدمج النوع الاجتماعي" وذلك لضمان تطبيق سياسات تراعي النوع الاجتماعي يلتزم بها الجميع، وعلى هذا المسؤول أن يضمن تدريب مستمر حول مراعاة النوع الاجتماعي لكافة الموظفين.

- ✓ العمل على تعزيز مساءلة الجهات الحكومية و ممثليها والتنسيق مع المجتمع المدني لتعزيز مجتمع مراعٍ للنوع الاجتماعي

يجب مساءلة المسؤولين الحكوميين حول أدائهم، فبالإضافة إلى تقديم تقارير حول أنشطة الحكومة والساسة فيما يتعلق بالاقتصاد والشؤون الخارجية، ينبغي أيضاً تقديم تقارير حول مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية وتوجه السياسيين. يجب تأييد السياسيين الذين يقومون بتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة ويؤمنون بتمكين المرأة ويدعمون حقها في اتخاذ قرارتها بنفسها. لا يجب تقبل التمييز أو عدم مراعاة النوع الاجتماعي، فعندما يتم وضع قوانين تسبب أذى لنوع اجتماعي معين يجب تحدي شرعية القوانين والتشجيع على إلغائها أو تعديلها. وعندما ينخرط السياسيون في التمييز بين الأنواع الاجتماعية أو ممارسة العنف القائم على النوع الاجتماعي، يجب توجيه الرأي العام إلى تصرفهم غير السليم وتحديه كسلوك لا يجب تقبله.

وفي حالة عدم تأكد الإعلاميين من التصرف الواجب اتباعه في حالات معينة، يجب عليهم استشارة منظمات المجتمع المدني والتي بدورها تستطيع تقديم النصيحة حول أفضل الممارسات لضمان عدم التسبب بأذى لنوع اجتماعي معين. كما يجب أن يتم التنسيق مع المجتمع المدني لتبادل المعرفة لضمان تنفيذ أنشطة مراعية للنوع الاجتماعي وتعكس الحقائق على أرض الواقع.

الممارسات الفضلى للإصلاحات القانونية :

صحفيين يقودون حملات للإصلاحات القانونية

معاً, يعمل الصحفيون معاً بالتنسيق مع جهات فاعلة أخرى تعمل لمواجهة العنف ضد المرأة و الفتاة في الأردن لإحداث إصلاحات في الإطار القانوني الأردني. قام الأردن عام 2017 بإصلاحات هامة بشأن قانون حماية الأسرة، وألغى المادة 308 المثيرة للجدل. ويرجع الفضل في نجاح هذه الجهود بشكل جزئي إلى الصحفيين، وجهودهم الدؤوبة لتزويد الأردنيين بمعلومات هامة عن هذه القوانين وأوجه القصور فيها. ينبغي أن يواصل الصحفيون في بذل كافة جهودهم في مناقشه موضوع العنف ضد المرأة وإبقائه داخل سياق النقاش العام، وأن يكون مصدراً حاسماً للمعلومات التي يمكن أن تحشد صناع التغيير نحو المزيد من التغيير في السياسات.

طبق ما تعلمته

أكمل قائمة التحقق

تم تصميم قائمة التحقق هذه لمساعدة الصحفيين على فهم موقفهم من التصدي لقضايا العنف ضد المرأة والفتاة. اقرأ العبارات التالية وضع إشارة تحت المربع الذي يتفق مع موقفك.

قائمة تحقق ذاتية لإعلام مراعٍ للنوع الاجتماعي		
تقارير مراعية للنوع الاجتماعي		
العبارة	أوافق	لا أوافق
ارتداء الضحية التي تعرضت للاعتداء الجنسي الملابس الكاشفة هو سبب تعرضها للإعتداء.		
خروج النساء إلى وقت متأخر أو البقاء لوحدهن يعرضهن للإعتداء.		
قبل الكتابة عن قصة تتعلق بالعنف ضد المرأة و الفتاة فإنه علي أن أعرف ما الذي فعلته المرأة للتعرض للإعتداء.		
عندما أقوم بإجراء مقابلة مع ضحايا العنف يجب علي أن أقوم بطرح أكبر عدد ممكن من الأسئلة.		
بما أنني صحفي و أحتاج الى المعلومات، لا بأس إذا قمت بالضغط على الضحايا لكي يتحدثوا.		
يريد الجمهور المتلقي أن يعرف أسوأ التفاصيل في القصة، لذلك علي أن اتعمق في إظهارها عبر التقرير.		

إذا كنت توافق على أي من هذه العبارات حول أهمية تقديم تقارير مراعية للنوع الاجتماعي، يجب أن تعيد التفكير في أهمية الحساسية أثناء إعداد التقارير. وتذكر دائماً أن الذنب لا يقع أبداً على النساء لتعرضهن للاعتداء، بل يقع بالتأكيد على الشخص الذي ارتكب الجريمة. كما يجب توخي الحرص عند التعامل مع الضحايا لأنهم قد عانوا مسبقاً من حدث أليم، فلا يجب عليك أبداً أن تزيد من آلامهم بعدم إظهار الاحترام أو بعدم مراعاة أحاسيسهم.

قائمة تحقق ذاتية لإعلام مراعٍ للنوع الاجتماعي		
البرامج المراعية للنوع الاجتماعي		
العبارة	أوافق	لا أوافق
لا تساهم النساء كثيراً في المجتمع ولا يوجد إنجازات للمرأة لكتابة تقارير عنها.		
التحدث بشكل كبير عن إنجازات المرأة سيشجعها على مغادرة المنزل ، و هو المكان الذي تنتمي إليه.		
لا بأس من إظهار النساء أقل شأناً من الرجال لأن هذا هو الوضع حالياً.		
يجب إظهار الرجال دائماً على أنهم الأقوياء، و لكن لا بأس من إظهار النساء على أنهن ضعيفات.		
إعطاء صورة عن بأنهن أكثر قوة من الرجال سيعطي الناس فكرة خاطئة عن المجتمع .		
عندما يقوم الرجال بارتكاب العنف ضد المرأة فإنه أمر مقبول لأن هذا يعتبر أمر طبيعي في الأردن .		
ليست مسؤوليتي أن أشجع الأشخاص ذوي الآراء المختلفة للمناظرة و النقاش حول اختلافاتهم .		

إذا كنت تتفق مع هذه العبارات فإنك تحتاج للإستمرار في القراءة حول أهمية تقديم برامج مراعية للنوع الاجتماعي. تذكر بأن للإعلام تأثير كبير على المجتمع، فإذا أظهرت صورة دونية للنساء فإنك تعزز هذه الفكرة. ومن الطبيعي أن تكون المرأة في مواقع السلطة وعرض المرأة كشخص قوي يعكس الواقع. تذكر أيضاً أن تمكين النساء يعزز المجتمع لذلك يجب عليك تشجيع أي رسائل تهدف إلى تمكين النساء. لا تأخذ العنف على أنه "أمر طبيعي" أو جزء من الثقافة المجتمعية، وعليك أن تتحمل مسؤولية مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة وتشجيع الحوار والمناقشات ذات العلاقة في الأردن.

قائمة تحقق ذاتية لإعلام مراعٍ للنوع الاجتماعي		
أماكن عمل مراعية للنوع الاجتماعي		
العبارة	أوافق	لا أوافق
تحصل النساء على أجوراً أقل لأنهن لا يعملن بشكل جيد مثلما يعمل الرجال.		
التحرش الجنسي في مكان العمل ليس بالأمر المهم، كما أنه أمر لا يعنيني.		
الرجال لا يمكن أن يتعرض الرجال للاعتداء الجنسي، وهذا أمر يحدث فقط للنساء.		
عندما تتعرض امرأة للاعتداء الجنسي في مكان العمل، لابد أنها قامت بفعل شيئاً خاطئاً.		
الإبلاغ عن السياسيين الذين ينخرطون في العنف ضد النساء أو الذين لا يعارضونه أمر خطير ولا ينبغي علي أن أفعله.		
لا يقوم المجتمع المدني بعمل جيد والعمل معه ليس له أي فائدة.		

إذا كنت تتفق مع هذه العبارات، فعليك أن تتذكر أن النساء قادرات على ممارسة جميع الوظائف التي يمارسها الرجال ويجب أن يدفع لهن أجراً متساوياً على ذلك. . قد يكون الأشخاص من كافة الأنواع الاجتماعية ضحايا للتحرش الجنسي، ويجب أن يؤخذ هذا التحرش بجدية ويتم التحقق منه بشكلٍ كامل عند حصوله في مكان العمل. إضافةً إلى ذلك، فإنه من مهامك الإبلاغ عن السياسيين وأفعالهم. كما أن هناك علاقة وثيقة تربط منظمات المجتمع المدني بالمجتمع، وعليك دائماً أن تكن مستعداً للعمل معهم. وإن كنت على غير علم أو متأكد من كيفية التعامل مع قضية ما فعليك استشارة منظمة مجتمع مدني متخصصة وقريبة منك.

”الدليل شامل ويمثل خارطة طريق للإعلاميين للوقوف عند قضايا النوع الاجتماعي بموضوعية وحقائق بعيداً عن شعور العطف أو المغالاة في التعبير عن الانفعالات والانطباعات“

هناء الاعرج

خبيرة إعلامية

2

مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة في الأردن

الفصل الرابع

التعليم

من هي الجهات المعنية بالتعليم؟

يضم قطاع التعليم مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة ولكن لا بد من إدراك أن هناك نوعين من بيئات التعلم: الرسمية وغير الرسمية. وتتألف البيئة الرسمية من عدد كبير من المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات التعليمية المنظمة من حيث أهداف التعلم أو وقته أو دعمه والمصادقة عليه بشهادة. بينما تتألف البيئة غير الرسمية من الأسر والمجتمع والبيئة المحيطة وهو ليس منظماً من حيث أهداف التعلم أو وقته أو دعمه. ومن الضروري أن يشمل الإصلاح التعليمي البيئتين الرسمية وغير الرسمية.

العنف ضد المرأة والفتاة يقلل من فرص الإلتحاق بالمدارس

لماذا يجب أن يهتم القطاع التعليمي بمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة؟

تعرض الأطفال للعنف في المدرسة، أو في طريقهم إليها سيجعلهم خائفين من الذهاب إليها، وقد يخشى الأهل أيضاً من إرسالهم. ومن هنا تقع مسؤولية ضمان بيئة تعليمية آمنة للأطفال على التربويين والذين بدورهم سيعززون الشعور لدى الأطفال بالأمان أثناء تعلمهم.

كيف يمكن مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة؟

1. محاربة العنف ضد المرأة والفتاة في بيئات التعلم الرسمية ودور المنهاج

دور المناهج: ما هو المنهاج؟

لأغراض الدليل، يستخدم مصطلح "المنهاج" للإشارة إلى مجموعة المواد التعليمية وأهداف التعلم ونتائج

التعلم ومعايير التقييم المستخدمة في جميع مستويات التعليم في الأردن. هناك حاجة ماسة لإصلاح التعليم في الأردن، حيث تبدأ هذه العملية من خلال تحديد جوانب المناهج الدراسية التي تفرض أدوار النوع الاجتماعي وتعزز الصور النمطية لتلك الأدوار. يوجد ما يسمى بالمنهاج الخفي وهي القيم والتوجهات التي يتلقاها الطلبة في المدارس ويتعرضون لها ويقتدون بها من قبل المعلمين والمدراء.

ومن هنا، تهدف توصيات الدليل إلى ضمان مقدرة كافة الأفراد للوصول إلى العدالة والمساواة ولا تهدف إلى تهديد المجتمع العربي وثقافته.

دور وزارة التربية والتعليم والمسؤولين الحكوميين

تقع مسؤولية وضع المنهاج الرسمي في الأردن والتخطيط له على وزارة التربية والتعليم بشكلٍ أساسي، وتسعى الوزارة حالياً لإشراك القطاع الخاص في تصميم المواد. حيث تضع الوزارة الإطار العام للمنهاج متضمناً الأهداف التعليمية وتصمم المواد التي سيعمل الطلبة من خلالها على تحقيق هذه الأهداف. وعليه، تعد وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن ضمان عدم تعزيز مفهوم العنف ضد المرأة والفتاة. ولأن أمانة التعليم مسؤولية الجميع، فهناك دوراً على المسؤولين الحكوميين لتقديم الدعم لوزارة التربية والتعليم بالإضافة إلى الحشد وتعزيز النقاش حول إصلاح المنهاج الرسمي وغير الرسمي ، والذي يجب أن يكون شاملاً من حيث اللغة والمواضيع التعليمية والهيكلة.

صندوق رقم 12
إضاءه

عندما يكون هناك اقتراح أو تنفيذ تعديلات على المنهاج، فقد يدعي البعض بأنه قد تم فرض "القيم الغربية" على المنهاج. لكن من المهم إدراك أن المساواة والعدالة والإنصاف **ليسوا** "قيماً غربية". أصبحت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طوعاً أطرافاً في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وعليه لا يجب النظر إلى هذه الاتفاقيات بأنها تعكس رضوخ الأردن للإمبريالية الغربية، بل وعلى العكس فإن الأردن يسعى دائما لضمان حصول كافة الأفراد على حقوقهم الأساسية وممارستها.

ومن ناحية أخرى، فإن رفعة سوية النساء والفتيات لا يعني "التخلي عن ثقافة المجتمع". حيث أن المجتمع وثقافته عاملان متغيران بمرور الزمن. فالعبودية التي كانت يوما ما شائعة ومقبولة في العالم أصبحت اليوم تشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، وإنهاؤها لم "يغير" أو "يدمر" ثقافة أي مجتمع، فالعادات التي تؤذي الناس يمكن الغاؤها دون ان تتأثر ثقافة المجتمع بالكامل.

اللغة

لدى العديد من اللغات بما فيها اللغة العربية خصائص متحيزة للنوع الاجتماعي. وهذا يعني أن اللغة تفضل جنس على آخر. على سبيل المثال، في اللغة العربية عندما نريد الإشارة إلى مجموعة من الأشخاص مكونة من رجل وامرأتين لا تزال الإشارة إلى هذه المجموعة بضمائر المذكر –أنتم أو هم–مقابل الضمائر المحايدة جنسانياً. كما نجد في الدستور الأردني مثالاً جيداً على ذلك حيث يشير إلى الأردنيين الذكور والنساء– "أردنيين"–جمع المذكر. إضافةً إلى ذلك، تستخدم اللغة العربية (كما هي في اللغات الأخرى) صيغتي المذكر والمؤنث للأسماء. وتكون صيغة المذكر غالباً الصيغة العامة بينما صيغة المؤنث تعتمد صيغة المذكر. حيث أن كلمة "مدير"تصبح "مديرة" إذا كان المدير امرأة[6]، (قارن مع كلمة ممثل/ممثلة في اللغة الإنجليزية) بما أن مسؤوليات المدير على الأرجح متشابهة بغض النظر عن الجنس، لذلك فإن فوارق كهذه غير ضرورية إلى حدٍ كبير.

من المهم ألا يقوم المنهاج في الأردن بتعزيز هذه التحيزات. غالباً ما تعكس اللغة صورة المجتمع، ولكنها تؤثر به أيضاً. تغيير اللغة المتحيزة جنسانياً يعمل على تمكين المرأة حيث أنه ينظر إلى النساء والرجال بشكل متساوٍ. قد يبدو تغيير اللغة إجراء مبالغ فيه إلا أنه أمر ممكنٌ. فالحقيقة أن تغييرات مثل لفظ حرف (ة) يظهر قدرة اللغة على التغير مع مرور الزمن ويظهر أيضاً أن تغيير اللغة لا يعني تدمير الثقافة. إذا أمكن تغيير اللغة لوجود تحيزات لجنس معين فإنه بالطبع يمكن تغييرها لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة.

[6] (بالرغم من أنه من غير التعارف عليه وجود نساء في مناصب معينة مثل المسؤولين الحكوميين ذوي المناصب الرفيعة مناداتهم بمديرة إلا أن الفرق المبني على النوع الإجتماعي ما زال موجوداً في قواعد النحو المكتوبة والمتحدث بها). تكون هذه الأنواع من الفوارق غالباً غير ضرورية وزائدة بما أن أدوار المدير على الأرجح متشابهة، بغض النظر عن جنس الفرد.

المواد التعليمية

وتسهم الصور النمطية للنوع الاجتماعي، فضلاً عن اللغة المتحيزة للنوع الاجتماعي، في العنف ضد المرأة من خلال تعزيز أدوار النوع الاجتماعي. كما أن أسلوب الكتابة في الكتب والمواد التعليمية قد يسهم في خلق فوارق متحيزة وأعباء لا لزوم لها بين الأنواع الاجتماعية. وعليه يجب على وزارة التربية والتعليم ضمان خلو المنهاج المعدل من أي صور نمطية ولغة متحيزة، والعمل في الوقت ذاته على ضمان أن تكون كافة المواد التعليمية (كتب، أوراق عمل، إلخ) قادرة على أن تصف الأدوار والمسؤوليات المتنوعة لكل من الذكور والإناث، بحيث يوصف كل من النساء والرجال بأنهم متساون ويمتلكون سمات شخصية متشابهة.

الهيكلة

إلغاء التحيز نحو أدوار النوع الاجتماعي في المناهج لا يعتبر كافياً، ففي الواقع، يجب أن يعزز المنهاج مكانة النساء والفتيات، فهذا يعني أن مساواة ومراعاة فوارق النوع الاجتماعي يجب أن تكون واضحة كغايات لأهداف ونتائج التعليم. يجب أن يتمكن الفتيان والفتيات من تمييز أشكال العنف ضد المرأة والفتاة عندما يواجهونها، بما في ذلك التمييز المبني على النوع الاجتماعي والصور النمطية، بالإضافة إلى معرفة الخطوات المناسبة للتصدي لها.

دور المعلمين

لا يجب على المعلمين الانتظار حتى يتم وضع منهاج جديد لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة، حيث ينبغي على التربويين تقييم اللغة التي يستخدمونها باستمرار وكذلك تقييم اللغة والصور في المنهاج الحالي لضمان أنها خالية من التحيزات نحو النوع الاجتماعي. فإذا استُخدمت لغة متحيزة، عليهم التفكير بنتائج هذا التحيز وأن يعملوا على تغيير عاداتهم لضمان مراعاة فوارق النوع الاجتماعي.

عند مواجهة التحيز نحو النوع الاجتماعي قم بعمل الآتي:

تشجيع الطلاب على التساؤل ومناقشة الأدوار الاجتماعية

تنميط الأدوار الاجتماعية له أثر سلبي على الجميع وخاصة على النساء والفتيات لأنه يقوم بالحد من قدرتهن على تطوير أنفسهن والمساهمة في تطوير المجتمع. كما أن بعض المعتقدات مثل: " مكان المرأة منزلها" تهمل إنجازات العديد من النساء والفتيات خارج المنزل، وتعمل على الحد من مساهمات الأجيال المستقبلية من النساء في تطوير المجتمع والعالم أجمع.

كمعلم، يجب تشجيع الطلاب على التساؤل ومناقشة الأدوار الاجتماعية واتخاذ القرار فيما إذا كانوا يريدون الالتزام بها أم لا. قم بتشجيع الطلاب على احترام قرار الأفراد بعدم الإلتزام بالصور النمطية التي تحدد أدوار النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى احترام حرية الفرد في

اختيار الادوار التي يؤديها دون أن يتعرض لضغط من المجتمع. كما يجب تشجيع الطلاب على التفكير في استخدامات اللغة ومدى تأثيرها على إضعاف النساء والفتيات.

التصدي للصور النمطية وإلغاؤها

الصور النمطية لم تكن إيجابية في يوم من الايام حتى لو أنها كانت تظهر العكس أحيانا، ومثال على الصورة النمطية أن "الرجال أقوياء وليسوا عاطفيين" وهذه الصورة غالباً ما تحد من قدرة الشباب والرجال على التعامل مع عواطفهم بشكلٍ مناسِب مما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى العنف ضد المرأة والفتاة. كما أن الصورة النمطية التي توحي بأن "النساء ضعيفات" تتجاهل التاريخ وتتجاهل القيادات النسائية القديرة في وقتنا الحالي. الصور النمطية لا تساهم ابداً في تطويرالمجتمع ولا تخدم ثقافته، لذا ينبغي التصدي لجميع الصور النمطية هذه وحذفها في سن الطفولة وقبل المراهقة وذلك لأنها ستوجه أفكارهم وتؤثر على نضوجهم مستقبلاً. يجب إعطاء مساحة للطلاب لاستكشاف الصور النمطية في حياتهم اليومية، وكذلك تزويدهم بالأدوات اللازمة للتصدي لها والقضاء عليها بشكل فعال.

تعزيز قيمة المرأة والفتاة

العنف ليس دائماً جسدياً أو جنسياً، فالقوانين والقيم المجتمعية التي تضعف الأشخاص تعتبر من أشكال العنف أيضاً. لذلك يجب على المعلمين ضمان إدراك الشباب لقيمة النساء والفتيات كبشر، ويجب على الشباب فهم أنه عندما يتم تهميش المرأة وتجاهل حقوقها وكرامتها فإن مسؤولية التصرف تقع على عاتق أفراد المجتمع كافة.

"إدماج الصورة الحكيمة والقيادية للمرأة في المناهج سيساهم في خلق أجيال طموحة ورافضة لأي تمييز أو عنف ضد المرأة ."

نهى محرز
مستشارة تمكين المرأة والمجتمعات المحلية

دور المعلمين والإداريين

لا تشتمل البيئة التعليمية الرسمية على المعلمين فقط، إنما يتحمل جميع العاملين في المؤسسات الرسمية مسؤولية التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة.

تعزيز ثقافة اللاعنف

هذه الخطوة الأولى لمحاربة العنف بكافة أشكاله بما في ذلك العنف ضد المرأة والفتاة. يتلقى الشباب الإرشاد والتوجيه من البالغين، لذلك تقع مسؤولية وضع قواعد السلوك الجيد على البالغين. على المعلمين تشجيع الطلبة على حل خلافاتهم دون استخدام العنف وتجنب استخدام اللغة المؤذية والبغيضة. إضافةً إلى ذلك، ينبغي عليهم أن يكونوا قدوةً لطلابهم في تطبيق هذه الممارسات في العمل والتفاعلات. كما يجب على المعلمين تقييم سلوك الطلاب وسلوكهم الشخصي بشكل مستمر لضمان تعزيزهم لثقافة اللاعنف.

وضع وتطبيق سياسات تأديبية فيما يخص العنف بين الطلبة

من المهم أن تقوم المدارس والبيئات التعليمية بوضع سياسات تأديبية واضحة فيما يخص العنف. عندما تقع حالات عنف يجب تذكير الطلبة بهذه السياسات وتأديب مرتكبي العنف وفقاً لها. عندما يقوم طالب بالإبلاغ عن العنف قم بأخذ هذه المسألة على محمل الجد وتحرى عنها بشكلٍ كامل.

وضع آليات إحالة لمعالجة العنف

العمل على توسيع خدمات الإحالة والاستشارة لكي يستطيع الضحايا ومرتكبي العنف تلقي العلاج المناسب. يجب استشارة منظمات المجتمع المدني في حال كان هنالك شك حول الجهة التي تستطيع إحالة فرد قام بارتكاب العنف أو تعرض له.

تضمين مراعاة فوارق النوع الاجتماعي في التدريبات وإجراءات التعيين

يجب إجراء تدريبات منتظمة حول النوع الاجتماعي الأدوار الاجتماعية لضمان أن كافة المشاركين في البيئة التعليمية يمتلكون الأدوات الضرورية لمحاربة العنف ضد المرأة والفتاة. إضافة إلى ذلك، يجب اطلاع كافة الموظفين الجدد على الفروق المراعية للنوع الاجتماعي في البيئات التعليمية ويجب تعريفهم أيضاً على السياسات الموضوعة فيما يتعلق بالعنف.

وضع وتطبيق السياسات التأديبية فيما يخص التقصير والفشل في الاستجابة

يجب مساءلة البالغين عند تواطئهم في العنف بنفس القدر الذي تتم فيه مساءلة الطالب. لذلك ينبغي وضع سياسيات واضحة وإرشادات تعرّف البالغين على كيفية منع العنف والاستجابة له عند حدوثه في البيئات التعليمية. كما يجب اتخاذ إجراءات تأديبية تجاه المعلم في حال ارتكابه للعنف أو فشله في منع حدوثه أو تقصيره في الاستجابة إليه.

2. التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة في البيئات التعليمية غير الرسمية

البيئات التعليمية غير الرسمية هي تلك البيئات خارج المؤسسات الأكاديمية، وتضم: المنزل والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. يشارك التربويون في البيئات التعليمية غير الرسمية ويؤثرون فيها، لذا يتوجب عليهم ضمان أن الدروس التي يتعلمها الأطفال فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة والفتاة وما يخص مراعاة فوارق النوع الاجتماعي لا يتم التفريط بها بمجرد مغادرة الطلبة للبيئات التعليمية الرسمية. عند مواجهة التحيز نحو النوع الاجتماعي قم بعمل الاتي:

إشراك أولياء الأمور

يؤثر أولياء الأمور بشكل رئيسي على معرفة الأطفال وسلوكهم وممارساتهم، لذلك يجب على المعلمين العمل مع الأهل لضمان أن رسالة اللاعنف واحترام النساء والفتيات راسخة لدى أبناءهم. يمكن لأولياء الأمور الانضمام إلى مجالس الآباء والمعلمين للعمل معاً في المجتمع للتأثير على الشباب بشكلٍ إيجابي. عندما لا يتفق المعلمون وأولياء الأمور–وقد يحصل ذلك –يجب تذكير أولياء الأمور أن الحقوق والكرامة استحقاق للمرأة لأنها إنسان. قم بإشراك أولياء الأمور في الحوار فيما يتعلق بالمساواة ومراعاة النوع الاجتماعي في المجتمع في كافة أنحاء الأردن. وأخيراً، قم بتشجيع أولياء الأمور والطلبة على تبني رسالة منطقية وسلمية تراعي فوارق النوع الاجتماعي.

خطوات لأولياء الأمور لترسيخ الفهم حول العنف ضد المرأة والفتاة لدى أبناءهم

1. مناقشة العنف ضد المرأة والفتاة
من المهم أن يكون أولياء الأمور راغبين وقادرين على مناقشة العنف ضد المرأة والفتاة مع أولادهم بأريحية، لما له من أهمية في تعريف الأبناء على العنف ضد االنساء والفتيات وكيفية التصدي له. كما يساعد ذلك أيضاً على تجاوز الوصمة الاجتماعية التي تحيط بالعنف.

2. مناقشة السلوك المناسب وغير المناسب
قد يكون من الصعب معرفة الحدود بين النساء والرجال، والفتيات والفتيان، لذا يجب تعليم الأبناء احترام حق تحكم كل فرد بجسده. ويحق لكل شخص رفض ملامسته أو التحدث معه أو التفاعل معه بطريقة لا يرغبها. إضافةً إلى ذلك، لا بد من التذكير أنه ما قد يكون مناسب لشخص معين أو في مجتمع معين قد لا يناسب شخص آخر أو مجتمع آخر وأن احترام رغبة الأفراد واستقلاليتهم دائماً أمرٌ أساسي.

3. مناقشة ضغط الأقران والعادات المجتمعية
من المرجح أن يخضع الشباب بشكل خاص للضغط من أصدقائهم للتصرف بطريقة معينة، لذلك لا بد من تذكيرهم أن عليهم عدم الإنصياع لهذه السلوكيات خاصةً إذا كانت تؤدي إلى ممارسة العنف ضد أشخاص آخرين.

4. مراقبة برامج التلفاز والأنشطة الترفيهية
تأكد من أن أبناءك لا يشاركون في أنشطة تسهم في العنف ضد المرأة والفتاة. بالرغم من أن ثقافة العنف منتشرة حول العالم ومليئة بصور العنف المتعددة إلا أنه يجب تذكير الأبناء أنه لا يجب عليهم أبداً عكس هذه الأنشطة أو ما تمثله هذه العقليات على حياتهم اليومية، فهي ليست جريمة خطرة وحسب، بل انتهاك للحقوق الأساسية لأفراد آخرين.

5. القدوة
قبل أي شيء آخر، لا بد من أن يحرص أولياء الأمور على الاقتداء بالسلوك الذين يودون غرسه. حيث يقلد الأبناء السلوك الذين يرونه أو يتعرضون له من قبل أولياء أمورهم. لذلك من المهم ألا يقوم أولياء الأمور بأنشطة تكرس العنف ضد المرأة والفتاة.

التنسيق مع المجتمع المدني

تعمل العديد من منظمات المجتمع المدني مع التربويين، لذلك عليهم التنسيق مع منظمات المجتمع المدني المحلية لضمان قيامهم بدمج التجارب الناجحة في محاربة العنف ضد المرأة والفتاة. يجب إبلاغ منظمات المجتمع المدني عن احتياجات واهتمامات المجتمع وذلك لكي يستطيعوا التخطيط لتنفيذ أنشطتهم بشكلٍ أفضل. يجب التعامل مع منظمات المجتمع المدنيٍ المحلية على أنها شريك يساعد في الإسهام بتقدم المجتمع. في حال عدم التأكد بخصوص إجراء معين أو ماذا يجب فعله أو عند الحاجة إلى الدعم فيجب دائماً التواصل مع منظمات المجتمع المدني.

حشد التأييد لتحسين التعليم

يجب استخدام حقنا كمواطنين في التأثير على النقاشات والسياسات المتعلقة بالتعليم في الأردن. كما يجب مناشدة السياسيين ووزارة التربية والتعليم لإجراء حوار حول التغييرات اللازمة في التعليم. إذا كنت موظفاً في وزارة التربية والتعليم استمع للمعلمين ونسق معهم لبناء فهم مشترك حول ما يجب تغييره وكيف.

طبق ما تعلمته:

تحسين المناهج الدراسية

الانتظار لحين البدء بتحسين التعليم والمنهاج من أجل محاربة العنف ضد المرأة والفتاة لا جدوى له. كما يجب على المعلمين أن يكونوا قادرين على تحديد أوجه العنف ضد المرأة والفتاة في المنهاج الحالي وتدريب الطلاب على القيام بذلك أيضاً. قم باستخدام الأنشطة التالية لمساعدة الطلاب على تحديد أشكال خفية ولكن متعارف عليها للعنف ضد المرأة والفتاة والاستجابة لها.

نشاط (1)

التعليمات: قم بقراءة اللغز التالي بصوتٍ عالٍ أمام طلابك، للتأكد من ضمان تركيزهم وعدم تحدثهم مع بعضهم في حوارات جانبية. قم بإعطائهم دقيقة واحدة لكي يقوموا بعصف ذهني وكتابة أجوبتهم. بعد مرور الوقت قم بمناداة بعض الطلبة ليقوموا بمشاركة إجاباتهم أمام الاخرين.

اللغز: تعرض أب وابنه لحادث سيارة. توفي الأب ونُقِلَ ابنه إلى المستشفى. جاء الممرض إلى غرفة العمليات ورأى الفتى وقال: لا يمكن إجراء العملية على هذا الطفل لأنه لا يمكن للجراحين أن يقوموا بإجراء العمليات على أبنائهم!" كيف يكون هذا أمراً ممكناً؟

عدد كبير من الأشخاص غير قادرين على حل هذا اللغز بطريقة صحيحة. يعود السبب في ذلك إلى أن العديد منهم يعتقدون أن الجراح لابد أن يكون رجلاً. في الواقع، الجراح امرأة وهي والدة الفتى. ناقش طلابك حول أجوبتهم. شجع على خوض حوار حول تحيزات وأدوار النوع الاجتماعي والصورة النمطية في المجتمع الأردني والعالم. كيف يمكن محاربة مثل هذه الاشكال من العنف ضد المرأة والفتاة؟

نشاط (2)

التعليمات: اقرأ المشهد التالي لطلابك. بعد ذلك، اطلب منهم إجابة الأسئلة ومناقشتها. إذا لاحظت أن بعض الطلاب لديهم آراء تسهم في العنف ضد المرأة والفتاة إعمل على توعيتهم حول أثر هذه الآراء وقم بتشجيع آراء بديلة من طلبة آخرين وإذا تطلب الأمر قم بالتدخل بآرائك بما يراعي النوع الاجتماعي.

المشهد: لدى معلم التربية الرياضية صف مختلط. يعتقد المعلم أن الذكور أقوياء ويجب عليهم المشاركة في الأنشطة البدنية وبالمقابل يعتقد أن الإناث لا يملكن الكفاءة اللازمة لممارسة نفس النشاط. عند إعطاء التعليمات يطلب المعلم من طلبته الذكور أن يلعبوا كرة القدم بينما باستطاعة الطالبات الإناث القيام بما يردن.

الأسئلة:

1. لماذا يعتقد المعلم أن الذكور ملائمون للرياضة أكثر من الإناث؟
2. هل يوجد أي دليل يدعم معتقدات المعلم؟
3. هل تساهم تصرفات المعلم في العنف ضد المرأة والفتاة في المجتمع؟ كيف؟
4. كيف يستطيع المعلم تحسين حصة التربية الرياضية لتعمل على محاربة العنف ضد النساء والفتيات؟

نشاط (3)

بغض النظر عن المادة التي يتم تدريسها، فإن هناك مساهمات كبيرة للنساء. قم باختيار 5 – 10 نساء ممن قمن بتقديم مساهمات في المجال الذي تدرسه وعين لكل مجموعة من الطلبة إحدى النساء. سيقوم الطلبة بإجراء بحث عن النساء ومساهمتهن. بعد ذلك يجب عليهم تقديم ما قاموا بتعلمه وكيف أصبح العالم أفضل بسبب جهود هؤلاء النساء. اختبر ما تعلمه الطلبة خلال أبحاثهم ومن أعمال الطلبة الآخرين بعد تقديم كافة المجموعات أبحاثها. إضافةً إلى ذلك، في نهاية الفصل أضف أسئلة تركز على جهود هؤلاء النساء بما يسهم في غرس قيمة هذه المعرفة.

2

مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة في الأردن

الفصل الخامس

الصحة

مفهوم الصحة

وفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإنّ "الصحة هي حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، وليس مجرد انعدام المرض أو العجز" (منظمة الصحة الدولية، 2017). من المهم إدراك الأبعاد المتعددة لمفهوم الصحة وذلك لأن العنف ضد المرأة والفتاة هو ليس مجرّد عنف جسدي وحسب. وكما ورد مسبقاً في الدليل، قد يحدث العنف ضد المرأة والفتاة على شكل إهانة لفظية، أو اعتداء على حقوقهن المدنية أو الإنسانية، وأيٌّ من الشكلين قد يهدّد الصحة العقلية أو الاجتماعية للفرد.

العنف ضد المرأة والفتاة هو في المقام الأول قضية صحة عامة

لماذا ينبغي العمل على التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة في مجال الصحة؟

قسم أبقراط

عندما يؤدي الأطباء الأخصائيون هذا القسم فإنهم يتعهدون بأداء واجباتهم مع التحلي بمبادئ الفضيلة والشرف، كما يقسمون أن يعملوا لما فيه منفعة مرضاهم وتخفيف معاناتهم ووقايتهم من الأمراض وتعزيز صحتهم. وتلزمهم هذه التعهدات بالاهتمام بكافة المرضى بما في ذلك ضحايا العنف من النساء والفتيات.

الحصول على الرعاية الصحية حق من حقوق الإنسان

بما أن الأردن طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبما أنّ المادة ١٢ من العهد تنص على أن الحصول على "أعلى معيار ممكن للصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان" (منظمة الصحة الدولية، 2006)، لذا فإن الحصول على الرعاية الصحية النوعية ليست رفاهية محصورة للأغنياء من الأردنيين بل هي حق لكل أردني وكل فرد على الأرض الأردنية.

الرعاية الصحية هي مسألة سلامة عامة

بالإضافة لكونها إلتزاماً أخلاقياً، فإن إتاحة الرعاية الصحية للجميع أمر هام لصحة وأمان المجتمع الأردني بشكل عام. فعلى سبيل المثال وبعد تفشي مرض شلل الأطفال مؤخراً في سوريا واكتشاف آثار لفيروس مرض شلل الأطفال في عينات الصرف الصحي في الأردن، ومنعاً لانتشار المرض في المملكة وخارجها، عمل الأردن – وبدعم من المجتمع الدولي– على إجراء عدة حملات للتطعيم من الشلل. وبهذه الجهود لم يتم التبليغ عن أي حالة إصابة بشلل الأطفال في الأردن –لا من الأردنيين ولا اللاجئين. وتؤكد مثل هذه الحوادث حقيقة أن كافة أفراد المجتمع يجب أن يستفيدوا من تقديم الرعاية الصحية الشاملة وذلك لضمانه حياة أفضل وأكثر صحة للجميع.

للقطاع الصحي دور أساسي في معالجة موضوع العنف ضد المرأة والفتاة

بما أن العنف يهدد الصحة العقلية والجسدية لمن تتعرض له من النساء والفتيات، فإن ضحاياه يلجأون أحيانا للمؤسسات الصحية للحصول على الدعم والرعاية. وفي الحالات الاعتيادية يوجه مقدمو الرعاية الصحية ضحايا العنف من النساء والفتيات لتلقي العون القانوني أو للسلطات المختصة وذلك للحصول على المساعدة وضمان عدم تكرار تعرضهن للعنف مستقبلاً. ومن هنا نجد أن أهمية القطاع الصحي لا تقتصر على معالجة ضحايا العنف فحسب بل تتعداها لمحاربة العنف.

الحصول على الخدمات الصحية تعزيز لاستقلالية المرأة

يعني مصطلح "الاستقلال الذاتي" قدرة الفرد على اتخاذ القرارات والعمل بها فيما بعد. وبذا يكون الاستقلال الذاتي للمرأة متطلباً لكافة أشكال تمكين المرأة وأمراً أساسياً لمحاربة العنف ضد المرأة والفتاة؛ إلا أنه هدف في حد ذاته أيضاً. وفيما يتعلق بالصحة، فاستقلالية المرأة تتعلق في المقام الأول بمقدرتها على التماس العلاج والرعاية الصحية واختيار الأنسب والأفضل لها. وعند الحد من استقلاليتها في الحصول واختيار العلاج، فإن ذلك يجبرها في بعض الأحيان على اتخاذ قرارات غير آمنة فيما يخص جسدها تؤثر سلباً عليها وعلى أسرتها.

كيف يمكن التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة؟

المزيد من الاستقلالية وتعزيز حقوق الإنسان

هناك عدة تدخلات يمكن للحكومة والأطباء ومقدمي الخدمات الصحية والمجتمع المدني القيام بها لمحاربة العنف ضد المرأة والفتاة في القطاع الصحي.

1. إستراتيجيات القطاع الصحي

بالإضافة لتقديم رعاية صحية عالية الجودة –بغض النظر عن الجنس والطبقة أو أي عامل آخر– فإنّ على العاملين في القطاع الصحي العمل على ضمان مراعاة توفير مرافق طبية حساسة للنوع الاجتماعي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

تعريف الكادر بمفهوم العنف ضد المرأة والفتاة

يجب أن يكون الكادر الطبي على دراية بالطبيعة متعددة الأبعاد للعنف ضد المرأة والفتاة، بجانب أهمية

دور أفراده في التعرف على العلامات والأعراض والآثار الصحية للعنف ضد المرأة. وخلال القيام بالاجراءات المطلوبة فإنه يجب عليهم الاستجابة بشكل مناسب وحساس في حال الإبلاغ عن حالات العنف وضمان خصوصية الضحايا، دون إصدار أحكام مسبقة عليهن. كما يتطلب وباستمرار استخدام مبدأ عدم الإضرار (إيقاع الضرر).

عند القيام بذلك، يجب على العاملين أن يسألوا أنفسهم:

1. إذا ما كانت أفعالهم تزيد من الخطر على الضحايا.
2. إذا ما كانت أفعالهم تعمل على التقليل من الضرر الذي يمكن أن تواجهه الضحية.
3. إذا ما كانت أفعالهم تخدم صالح الضحية.
4. إذا ما كانت أفعالهم تتسبب في أن تصبح الضحية، ضحية لمرة أخرى.

زيادة تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي

لا بد من التذكير بأن العنف ضد المرأة والفتاة يشكل مخاطر على الصحة العقلية والتي قد تعيق أيضاً قدرة الضحية على أداء المهام الأساسية في حياتها. ومن هنا فإنه يجب أن يتوفر في المؤسسات الصحية أخصائيين أو مرشدين اجتماعيين ونفسيين، أو ممرضين مؤهلين لتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي. وبالرغم أن الجلسات القصيرة اثبتت فعالية في دعم الضحايا (البنك الدولي، 2015)، إلا أنه من الافضل أن تستمر هذه الجلسات لفترة أطول .

مأسسة نظام الدعم للعاملين في المجالات الصحية

لا يمكن التقليل من شأن الضغوط المرتبطة على العمل في مجال الرعاية الصحية. حيث أن رعاية الأفراد الذين تعرضوا لأحداث مريرة، أو إصابات خطيرة، أو أولئك القابعين على سرير الموت يمكن أن تشكل ضغطا نفسيا على العاملين أنفسهم. لذلك فإنه من المهم تقديم الدعم النفسي والعاطفي لهؤلاء العاملين وذلك لتمكينهم من أداء واجباتهم بفعالية وتجنب إعادة التعرض للإيذاء وأن يصبحوا هم مصدر الأذى.

العمل على زيادة تواجد النساء في المهن الطبية والحفاظ على بقائهن

يعتبر تواجد النساء في المهن الطبية الخاصة بصحة المرأة أمر في غاية الاهمية حيث أن البعض من النساء تميل إلى الخجل من الأطباء الذكور في التحدث عن مواضيع حساسة أو القيام باجراءات طبية شخصية مرتبطة بالعنف، مما قد يتسبب في الحد من رغبتهن في طلب الرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون النساء العاملات في المجال الطبي أكثر ملاءمة لفهم احتياجات النساء المريضات بشكل متكامل –سواء من حيث صحتهن العامة أو كضحايا للعنف ضد المرأة.

2. إستراتيجيات الجهات الحكومية المعنية

تعزيز الإستراتيجية الوطنية

اعتمد الأردن الإستراتيجية الوطنية للقطاع الصحي للفترة 2015-2019. وحددت الإستراتيجية عدداً من النتائج التي يتعين تحقيقها بنهاية السنوات الأربع. ومن ضمن هذه النتائج ما يلي:

الحوكمة الرشيدة التي تعزز أداء النظام الصحي؛ والخدمات الصحية التي تستجيب بشكل أفضل لاحتياجات المواطنين؛ وتوفير الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية والمالية لجميع المواطنين (الرعاية الصحية الشاملة)؛ والإستثمارات في قطاع الصحة (البنك الدولي، 2015). وعلى الرغم من أن هذه الجهود جديرة بالثناء، فما زال بالإمكان تعزيزها من أجل مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة على نحو أفضل وكما يلي:

أولا، فيما يتعلق بالاستثمار، يجب على الحكومة أن تنظر في توفير المزيد من الموارد لبحوث السرطان وعلاجه – وخاصة سرطان الثدي وعنق الرحم. حيث يعتبر سرطان الثدي أكثر أشكال السرطان انتشاراً بين النساء (يليه سرطان القولون والغدة الدرقية)، كما ويعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي تتسبب في وفاة المرأة الأردنية (مؤسسة الملك حسين للسرطان، 2011).). لذا فإنه من المهم أيضاً أن تشجع الحكومة –بمساعدة المجتمع المدني– النساء على طلب وتسهيل الوصول إلى خدمات فحوص سرطان الثدي وعنق الرحم ليتم الكشف المبكر عن السرطان ومعالجته. وفي الوقت نفسه، من الضروري أيضاً توسيع نطاق التغطية الصحية والجهود الرامية إلى خفض التكاليف الخاصة بالسرطان وغيرها من العلاجات الطبية.

وعلاوة على ذلك، هدفت الحكومة لتوفير الرعاية الصحية والحماية المالية والاجتماعية "لجميع المواطنين" ومع ذلك، وبما أن الحصول على خدمات صحية نوعية يعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، فإنه يتوجب على الحكومة أن تتطلع الى توسيع هذا الهدف ليشمل على الأقل جميع السكان في الأردن الذين تبلغ أعمارهم 18 عاماً أو أقل وكما تم ذكره سابقا في الدليل. وتشكل بعض القوانين في الأردن، وخاصة القوانين التي تحظر

على المرأة الأردنية إعطاء جنسيتها لأولادها، شكلًا من شكلاً العنف ضد المرأة والفتاة، حيث أن التغطية الصحية تشمل "الأردنيين" فقط، وبذلك أطفال الأمهات الأردنيات والآباء غير الأردنيين، سيحرمون من حق أساسي من حقوقهم الإنسانية مما يستوجب إعادة النظر في تلبية تلك الحقوق.

وأخيراً، وكما أوصت منظمة الصحة العالمية "ينبغي أن تكون المجتمعات وأنظمتها الصحية موجهة بشكل أفضل لتلبية الإحتياجات الصحية للمرأة من حيث الوصول والشمول والاستجابة". وفي هذا الصدد، من المهم النظر في النهج الصحية التي تركز على المرأة، حيث أن هذه النهج لا تعرف صحة المرأة من خلال وضعها الإنجابي أو غير الإنجابي، ولكنها تأخذ في الاعتبار الرعاية من منظور شامل يمتد قبل وبعد وبالتوازي لسنوات "الخصوبة" (منظمة الصحة العالمية، 2009).

ربط الرعاية الصحية بسيادة القانون

يمكن لربط الرعاية الصحية بسيادة القانون الإسهام في منع وقوع المزيد من حالات العنف. وقد تكون هذه الآلية أكثر قدرة على حماية وضمان سلامة الضحايا من الممارسات الخاطئة التي قد يقوم بها بعض مقدمي الخدمات الصحية، بالإضافة إلى القدرة على التحقيق الكامل مع مرتكبي جرائم العنف وإعادة تأهيلهم وبما يسمح به القانون. وفي بعض الأحيان يستلزم إحالة الضحية الى الجهات القانونية ويتطلب إشراكهم في تدريبات شاملة ومستمرة لضمان جاهزيتهم لدعم ضحايا العنف ضد المرأة والفتاة وعدم إلحاق الأذى بهن.

3. إستراتيجيات المجتمع المدني

تعزيز سلوك المرأة لطلب الخدمات الصحية

يعتبر الحق القانوني والإنساني للمرأة في التمتع بأعلى مستوى من الصحة لاغياً في حال وجود حواجز تثبط أو تعمل على منعهن من السعي للحصول على الخدمات الصحية. وكثيراً ما يؤدي العنف ضد المرأة –وخاصة الاغتصاب والعنف الأسري – إلى وصم الضحية من قبل أفراد مجتمعها و/أو التشهير بها وإلقاء اللوم عليها. وفي الوقت نفسه، وخاصة في الأردن والشرق الأوسط، ينظر إلى الأفراد ممن هم بحاجة إلى الدعم النفسي والاجتماعي على أنهم ضعفاء. لذلك فأنه من الواجب على المجتمع المدني أن يقوم بدور هام كعامل أساسي في عملية التغيير الاجتماعي، وأن يعمل على القضاء على هذه الوصمة الاجتماعية، وينشر الوعي بأن النساء ضحايا العنف لسن السبب في تعرضهن للإعتداء، وأن طلب المساعدة، لا ضعف فيه.

إنشاء أماكن آمنة وملاجئ للضحايا

هناك أهمية خاصة لتوفير ملاجىء آمنة للضحايا في الحالات التي لا تتم فيها إحالتهن إلى الجهات القانونية، باعتبار إحالتهن ليست الحل الأكثر أماناً لهن. وعليه، يكون البديل توفير مساحات آمنة توفر لهن الموارد التي تمكنهن من مواجهة العنف وتمكين أنفسهن وتأمين الحماية لهن ولأطفالهن. كما أنها فرصة للحصول على الخدمات والمعلومات بالإضافة إلى الاشتراك مع نساء أخريات في بناء شبكات الدعم أو الحفاظ عليه. وينبغي لتلك المساحات الآمنة والملاجئ أن:

- ✓ تصمم من النساء وللنساء

يجب إشراك المرأة في التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة، والتقييم الخاص بأماكنها الآمنة وذلك لضمان فعالية هذه المساحات وتلبيتها لاحتياجات النساء اللواتي سيستخدمنها.

- ✓ إعطاء الأولوية لسلامة المرأة وخصوصيتها

ينطوي ذلك على عدد من الإلتزامات:
أولاً، ينبغي أن يقام المكان في منطقة وموقع آمن، وأن تكفل ساعات العمل وصول النساء للخدمة في أي وقت. ثانياً، أن يتم توفير كلفة المواصلات للنساء إن أمكن لتشجيع الوصول الى هذه الأماكن. ثالثاً، ينبغي أن يحتفظ المكان الآمن بأعلى معايير الخصوصية الممكنة. وهذا يعني الحرص على تأمين حفظ الأوراق الهامة ، فضلاً عن ضمان تدريب الموظفين على السرية ومبدأ عدم الإضرار.

- ✓ السعي إلى إشراك المجتمع المحلي

لا بد من دعم كافة أفراد المجتمع المحلي للمكان الآمن لضمان نجاحه. لذا ينبغي على الرجال والفتيان بصفة خاصة إدراك أهمية هذه المساحات، وأهمية الإبتعاد عنها لما فيه منفعة للنساء والفتيات. كما يجب على كافة المعنيين مثل القادة المحليين والمعلمين والرجال تقديم كل الدعم لهذه الأماكن الآمنة.

- ✓ تحقيق غايات متعددة

يجب أن توفر الأماكن الآمنة للنساء والفتيات مجموعة واسعة من الأنشطة ذات العلاقة بالتمكين، بما في ذلك تدريبات حول الوقاية من العنف الجنسي المبني على النوع الاجتماعي، وتدريبات حول مهارات الحياة الأساسية والتمكين الذاتي، أو تدريبات تعنى بتحقيق سبل المعيشة المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه يجب أن تتوفر في المكان الآمن مساحة تستطيع من خلالها النساء الإلتقاء لممارسة الأنشطة الاجتماعية. وبالنهاية فإنه يجب أن تمتلك المرأة من خلالها الحرية في تحديد وإعادة تحديد طبيعة المكان الآمن.

4. إستراتيجيات لكافة المعنيين

من متطلبات توفير خدمات صحية عالية الجودة لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة اتخاذ إجراءات من قبل كافة الأطراف الفاعلة وصنّاع التغيير، سواء أكانوا أفراداً في الحكومة أو في المهن الطبية أو في المجتمع. وفيما يلي عدد من الطرق التي يمكن أن يساهم بها الجميع من أجل مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة فيما يخص الأمور الصحية:

تعزيز خيارات نظام حياة صحي

تنظيم الأسرة

يعتبر قرار إنجاب الأطفال من عدمه أو تحديد موعده وعدد الأطفال المرغوب به من أهم القرارات التي يجب على النساء المشاركة بها خلال فترة حياتهن. وعلى الرغم من أن بعض النساء تسعى للحصول على المعلومة والتوجيه من أفراد الأسرة أو الأصدقاء والأطباء أو يعتمدن على بعض المعتقدات السائدة، إلاّ أن مسؤولية الإنجاب أو عدمه تقع على كاهل المرأة وحدها، وعليه يجب أن تكون قرارتها مبنية على المعرفة والمعلومة الصحيحة ودون إكراه، كما من حقها الوصول إلى الخدمة والموارد التي تحتاجها لتنفيذ قراراتها، وليس من حق الأشخاص أو المجتمعات لومها على قرارات اتخذتها بهذا الخصوص.

وعلى الرغم من أن الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة في الأردن متاحاً بشكل واسع –لا سيما مقارنة بالبلدان الأخرى – إلا أنه يوجد نقص في تنوع الوسائل المتاحة. ويعتبر اللولب أحد أكثر وسائل تنظيم الأسرة شيوعاً والأكثر فعاليةً لمنع الحمل، ومع ذلك يجب توفير جميع وسائل تنظيم الأسرة كخيارات أخرى للنساء بالإضافة إلى هذه الوسيلة. وعليه، يتوجب على الحكومة أن تعمل على إزالة العوائق التي تقف أمام النساء للوصول الى هذه الوسائل والخدمات. وعلى المجتمع المدني

ومقدمي الخدمات الصحية ضمان توفر المعرفة للنساء والأسر واحترام خيارهم حول الخدمات المتوفرة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة.

إنشاء برامج للدفاع عن الضحايا / مسارات الإحالة الآمنة

عندما يتم إحالة الضحايا إلى الجهات القانونية، فإنه يجب التأكد من تعيين مدافعين عن الضحايا من المهنيين المدربين الذين يقدمون المعلومات والدعم العاطفي للضحايا، ويعملون على مساعدتهم في العثور على الموارد أو استكمال الأوراق المطلوبة. ويجوز لهم أيضا مرافقة الضحايا إلى المحكمة أو الاتصال بالسلطات أو المنظمات أو مقدمي الخدمات المعنيين نيابة عنهم. ومع ذلك، يجب أن يلتزم كافة المدافعين عن الضحايا بالمحافظة على أعلى مستوى ممكن من السرية، وضمان عدم تسببهم في ضرر إضافي للضحايا.

مراعاة تجربة اللاجئين

من المهم أن يسهم الأردن، بصفته دولة مضيفة للاجئين، بكافة السبل الممكنة في تعزيز قدرة اللاجئين على الصمود وتمكينهم، وذلك خدمة للاجئين أنفسهم وضماناً لاستقرار وأمن الدولة. حيث تواجه النساء اللاجئات على وجه الخصوص عدداً من التحديات فيما يخص الحصول على الخدمات الصحية، ومن بين هذه التحديات الحصول على خدمات الصحة الإنجابية والدعم النفسي والاجتماعي والأماكن الآمنة. هذا يستوجب على الحكومة العمل لتوسيع نطاق الخدمات الصحية للاجئين. وفي هذا الصدد، يتوجب على الجهات الدولية زيادة المساعدات المالية إلى الأردن زيادة كبيرة بحيث تتمكن الدولة من مواكبة الطلب المتزايد. وفي الوقت نفسه، لا بد للمجتمع المدني ومقدمي الخدمات الصحية مواصلة العمل لسد الثغرات في الخدمات الصحية المقدمة.

الممارسات الفضلى

الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف

وضع المجلس الوطني لشؤون الأسرة إطاراً وطنيا لحماية الأسرة من العنف الأسري، عام 2006 ، وهو يشكل وثيقة وطنية مرجعية تهدف إلى بيان الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات والكيفية التي تتعامل فيها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مع حالات العنف الأسري. وقد تم مراجعة الإطار وإعداد نسخة محدثة تم اعتمادها من مجلس الوزراء عام 2016، كمرجعية وطنية لحماية االأسرة من العنف وإلزام كافة الجهات المعنية بها بالعمل بمضمونها كل جهة حسب اختصاصها، وعلى أن يكون هناك جهة واحدة تمثل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تشكل مظلة لجميع البرامج المتعلقة بحماية الأسرة من العنف.ويعمل الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف تحت مظلة المجلس الوطني لشؤون الأسرة ومن مهامه تقديم المشورة الفنية للمشاريع الوطنية لحماية الأسرة التي يشرف عليها المجلس أو شركاء المجلس، إضافة إلى الإشراف على تطبيق وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة والإجراءات المنبثقة عنها وتنفيذ الخطة الإستراتيجية لحماية الأسرة ، ويضم الفريق في عضويته ممثلين عن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.

شهد المجلس الوطني لشؤون الأسرة عدداً من النجاحات عام 2016، بما في ذلك افتتاح مراكز جديدة لتقديم المشورة الأسرية ودور حضانة للأطفال، فضلاً عن إنتاج إطار حماية الأسرة من العنف (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2016).

طبق ما تعلمته
تأكد من ردك

قصة نسرين

"اسمي نسرين. أنا متزوجة منذ سبع سنوات، ولدينا طفلين أعمارهم سنتين وأربعة سنوات. منذ ستة أشهر بدأ زوجي العمل في وظيفة إضافية وصار يعود إلى البيت متعباً ومرهقاً. كلما أغضبه شيء ما بالعمل أو شيء فعلته يضربني. في البداية، كان يضربني مرة أو مرتين في الأسبوع، ولكنه الآن يضربني تقريبا كل يوم. فكرت في الإتصال بشخص ما، لكنه أخبرني أنني إذا ذهبت إلى عائلتي سوف يقول لهم إنني لم أكن مخلصة، أو أني إن اتصلت بالشرطة فسوف يهرب مع الأطفال. أريد أن تتوقف الإساءة وأنا قلقة بشأن أطفالي. لا أعرف ما يجب القيام به."

1. هل يمكنك تحديد جميع أشكال العنف التي تعرضت لها نسرين؟
2. هل تعتقد أنه من الآمن الإبلاغ عن قضية نسرين للشرطة؟ لما؟ ولماذا لا؟
3. إذا أرادت نسرين أن تذهب إلى مكان آمن أو مأوى، هل تعرف أقرب مأوى لك؟
4. ما الذي ستوصي به نسرين لحماية نفسها وعائلتها؟

قصة لانا

"اسمي لانا. في الأسبوع الماضي، اغتصبني رجل في قريتي وأنا في طريقي للمنزل في وقت متأخر. قال لي أنه لن يساعدني أحد لأن "الفتيات المحترمات لا يتأخرن بالليل." عندما أخبرت والداي، ألقوا باللوم علي وقالوا جلبت العار للأسرة. أردت أن أذهب إلى الشرطة، لكنهم قالوا إن هذا سيجلب المزيد من العار وأنني يجب أن أصمت. كنت أعرف أنني يجب أن أذهب إلى الشرطة، لذلك ذهبت لتقديم شكوى. أنا حزينة جدا وأشعر بأنني لا أملك أي دعم ".

1. ما هي الظروف المجتمعية التي أسهمت في العنف الذي تعرضت له لانا؟
2. هل يمكن تحديد أية أخطاء ارتكبتها أسرة لانا ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي كان يمكن أن يفعله والداها بشكل مختلف؟
3. ماذا ستوصي لانا بأن تفعل؟

قصة دانا

"اسمي دانا. وصلت للتو إلى الأردن من سوريا. بقي زوجي هناك، لذا فأنا وحدي هنا مع أطفالي. أنا أكافح من أجل العثور على عمل، و أتلقى مساعدة نقدية من منظمة غير حكومية. ليس لدي أي إصابات جسدية، ولكنني مرهقة جداً و لا أدري ما أ يمكن أن قوم به على مدار اليوم. أحياناً يحبطني وضعي وأخرج إحباطي هذا على أطفالي. أعلم أنني لا ينبغي أن أفعل ذلك، ولكن لا أستطيع عمل أي شيءحيال هذا الأمر. "

1. هل تحتاج دانا إلى خدمات صحية؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هو نوع هذه الخدمات؟
2. هل ينبغي إعطاء الأولوية لمخاوف دانا على الرغم من أنها لا تعاني من إصابات جسدية؟
3. ماذا ستوصي دانا لمساعدتها على السيطرة على الإجهاد والضغط ؟

"ليس المهم الدليل بقدر ماهوالمهم اقتناع الناس المستخدمين للدليل بأهمية القضية."

د. سوسن المجالي
عضو مجلس الأعيان الأردني

مسرد المصطلحات

1. النوع الاجتماعي:
أ. مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات الراجعة للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم. ولا يقتصر المفهوم الاجتماعي على النساء والرجال وإنما يشمل الطريقة التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي. (منظمة الصحة العالمية)

2. الأدوار الاجتماعية:
أ. هي الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والانثى، وهذه الادوار التي تكتسب من خلال التعليم وتتغير بمرور الزمن وتتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى. ويشير هذا المصطلح إلى الأدوار والمسؤوليات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل. –هيئة الأمم المتحدة للمرأة

3. التمييز المبني على النوع الاجتماعي:
أ. أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الإعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل [الأمم المتحدة، 1979. "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة". المادة 1]

4. مراعاة النوع الاجتماعي:
أ. تشير مراعاة النوع الاجتماعي إلى فهم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تنطوي على الاستبعاد والتمييز القائم على النوع الاجتماعي في أكثر المجالات تنوعاً في الحياة العامة والخاصة ومراعاة هذه العوامل.– المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين.

5. المساواة في النوع الاجتماعي:
أ. ويعني ألا يكون هناك تميز واختلاف بين الأفراد على أساس النوع الاجتماعي. وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد والعائدات وتوفير الخدمات، والحقوق والواجبات. – هيئة الأمم المتحدة للمرأة

6. الصور النمطية للنوع الاجتماعي:
أ. هي تلك الأفكار المرسومة والثابتة في أذهان الناس عن صورة ودور الرجل والمرأة. – هيئة الأمم المتحدة للمرأة

7. التحيز القائم على النوع الاجتماعي:
أ. إجراءات أو أفكار مسبقة على أساس الإدراك القائم على النوع الاجتماعي، والذي يستند إلى عدم تساوي المرأة في الحقوق والكرامة مع الرجل. – المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين

8. التحرش الجنسي:
أ. أي سلوك جنسي غير مرحب به، أو طلب جنسي، أو سلوك لفظي أو جسدي أو إيماءة ذات طابع جنسي، أو أي سلوك آخر ذي طابع جنسي يمكن توقعه بشكل معقول أو أن ينظر إليه على أنه جريمة أو إهانة لشخص آخر.– الأمين العام للأمم المتحدة.

9. العنف الجنس-ي:
أ. أي علاقة جنسية، أ ومحاولة للحصول على علاقة جنسية، أو أيّة تعليقات أو تمهيدات جنسية، أو أيّة أعمال ترمي إلى الاتجار بجنس الشخص أو أعمال موجّهة ضدّ جنسه باستخدام الإكراه يقترفها شخص آخر مهما كانت العلاقة القائمة بينهما وفي أيّ مكان. ويشمل العنف الجنسي الاغتصاب، الذي يُعرّف بأنّه إدخال القضيب، أو أي جزء من الجسد أو أداة خارجية أخرى ،في الفرج أوالشرج بالإجبار أو الإكراه – منظمة الصحة العالمية

10. الإتجار بالبشر:
أ. تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة. الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.
– التعريف حسب ما جاء في بروتوكول منع , مكافحة ,حماية ومعاقبة الاتجار بالبشر ؛ المؤلفون / المحررون: المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة و منظمة العمل الدولية.

11. حقوق المرأة:
أ. كما جاءت بها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: "توضح الاتفاقية

طبيعة ومعنى التمييز القائم على نوع الجنس والمساواة بين الجنسين، وتحدد التزامات الدول بالقضاء على التمييز وتحقيق المساواة الجوهرية. ولا تشمل الاتفاقية القوانين التمييزية فحسب، بل تشمل أيضا الممارسات والعادات، ولا تنطبق على إجراءات الدولة فحسب، بل تشمل أيضا مسؤولية الدول عن التصدي للتمييز ضد المرأة من جانب جهات فاعلة خاصة. وتغطي الاتفاقية الحقوق المدنية والسياسية)الحق في التصويت، والمشاركة في الحياة العامة، واكتساب جنسيتها، أو تغييرها، أو الاحتفاظ بها، والمساواة أمام القانون، وحرية التنقل(، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)الحق في التعليم والعمل ، والصحة والإئتمان المالي) – الأمم المتحدة للمرأة

12. الضحية الثانوية:

أ. هو الإيذاء الذي لا يحدث كنتيجة مباشرة لفعل إجرامي بل يحصل نتيجة الخدمة غير النوعية والاستجابة المنقوصة المقدمة للضحايا من قبل المؤسسات والأفراد المعنيين

13. السلطة الأبوية:

أ. ممارسة قديمة الأزل في جميع المجتمعات)المتقدمة والأقل نمواً(. حيث يعتبر الرجل داخل الأسرة الأب الروحي المهيمن والمسيطر على الموارد والقرارات. و في نطاق خارج الأسرة يحوز الرجل دائما على المناصب الإدارية و الشرعية والتنفيذية. – الاتحاد الاوروبي للمرأة

14. المساحة الأمنة:

أ. هي حيز رسمي او غير رسمي تشعر فيه المرأة أو الفتاة بالأمان الجسدي
ب. ويشير مصطلح أمن إلى غياب الصدمات النفسية والضغط المفرط والعنف أو الخوف من العنف أو سوء المعاملة. إنها مساحة حيث تشعر النساء والفتيات باعتبارهن المستفيدات المستهدفات بالراحة ويتمتعن بحرية التعبير عن أنفسهن دون خوف من التحيز ضدهن أو التعرض للأذى– صندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية.

قائمة المراجع

"About Jordan," United Nations Development Programme, accessed August 27, 2017. http://www.jo.undp.org/content/jordan/en/home/countryinfo.html

Al-Badayneh , Diab M. "Violence Against Women in Jordan." Springer Science+Business Media, (2017). http://ikcrsjo.org/docs/VAW.pdf

Al Emam, Dana. "Administrative Detention of Women for Protection Is 'Illegal', Activists Say," Jordan Times, November 1, 2016c. http://www.jordantimes.com/news/local/administrative-detention-women-protection-illegal%E2%80%99-activists-say

Al Emam, Dana. "'Tobacco Consumption Rates Among Adult Jordanians Highest in Region'," Jordan Times, December 16, 2015. http://www.jordantimes.com/news/local/tobacco-consumption-rates-among-adult-jordanians-highest-region%E2%80%99

Amin, Shahira. "Egypt's Al-Azhar Rejects Tunisia's Calls for Equal Inheritance for Women," Al-Monitor, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/08/egypt-opposition-call-tunisia-inheritance-gender-equality.html

August 24, 2017. http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/08/egypt-opposition-call-tunisia-inheritance-gender-equality.html#ixzz4rKJDYL2v

"Assessment of Media Development in Jordan,"UNESCO, 2015. Accessed August 31, 2017. http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002344/234425e.pdf

Goussous, Suzanna. "'Changing Lifestyles Push Kingdom's Child Obesity Rate Above 50%,'"Jordan Times, February 4, 2016b. http://www.jordantimes.com/news/local/changing-lifestyles-push-kingdom%E2%80%99s-child-obesity-rate-above-50%E2%80%99

"Child Abuse Statistics." Darkness to Light, 2015. Accessed August 27, 2017. https://www.d2l.org/wp-content/uploads/2017/01/all_statistics_20150619.pdf

"Local Statistics," King Hussein Cancer Foundation, accessed August, 17, 2017. http://www.khcc.jo/section/local-statistics

"Mizan's Vision," Mizan Law Group for Human Rights, accessed August 27, 2017. http://www.mizangroup.jo/inner_en.php?id=22

"Our Work," United Nations Development Programme, accessed August 27, 2017. http://www.jo.undp.org/content/jordan/en/home/ourwork/democraticgovernance/in_depth.html

"Population and Family Health Survey 2012." Department of Statistics, 2012. Accessed August 27, 2017. http://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR282/FR282.pdf

"Solidarity: 10 Thousand Minors Are Threatened with Deprivation of Education Annually," Al Rai, August 28, 2017. http://alrai.com/article/10403512/تاي-لحم-نم-اضت-ن--10-آلاف-قرص-ة-مدده-ت-اي-ون-س-يمل-تعلا-نم-ن-مرحلا-ب

Sonbol, Amira El-Azahary. 2003 Women of Jordan: Islam, Labor & the Law. Syracuse: Syracuse University Press.

"Statistics About Sexual Violence." National Sexual Violence Resource Center. Info & Stats for Journalists, 2011. Accessed August 27, 2017. https://www.nsvrc.org/sites/default/files/publications_nsvrc_factsheet_media-packet_statistics-about-sexual-violence_0.pdf

"Syria," Save the Children, accessed August 27, 2017, https://www.savethechildren.ca/syria/

"The Arab Spring: Five Years On." Amnesty International, n.d. https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2016/01/arab-spring-five-years-on/

"The National Strategy for Health Sector in Jordan 2015- 2019," The High Health Council, 2015. Accessed August 31, 2017. http://www.hhc.gov.jo/uploadedimages/The%20National%20Strategy%20for%20Health%20Sector%20in%20Jordan%202015-2019.pdf

"Committee on the Elimination of Discrimination against Women examines the report of Jordan." Relief Web, February, 16, 2017. http://reliefweb.int/report/jordan/committee-elimination-discrimination-against-women-examines-report-jordan

Cuthbert, Oliver. "Calls for action as 'honour' killings in Jordan show sharp increase." The Guardian, 2016. https://www.theguardian.com/global-development/2016/dec/09/calls-for-action-as-honour-killings-in-jordan-show-sharp-increase-16-day-campaign-gender-violence

"Forced Labor Convention," International Labor Organization, accessed August 27, 2017, http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C029

"Gender Based Violence in Latin America." Center for Strategic & International Studies, 2010. Accessed August 27, 2017. https://www.csis.org/blogs/smart-global-health/gender-based-violence-latin-america

"Gender Equality and Women's Empowerment in Public Administration- Jordan Case Study," United Nations Development Programme, accessed August 27, 2017. http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/Women-s%20Empowerment/JordanFinal%20-%20HiRes.pdf

"Global and Regional Estimates of Violence Against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence." World Health Organization, 2013. Accessed August 27, 2017. http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/85239/1/9789241564625_eng.pdf

Global Gender Gap Report 2016, World Economic Forum. Accessed August 27, 2017. http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2016/results-and-analysis/

Harper, Lee. "Syrian Women in Jordan at Risk of Sexual Exploitation at Refugee Camps," The Guardian, January 24, 2014. https://www.theguardian.com/global-development/2014/jan/24/syrian-women-refugees-risk-sexual-exploitation

"Violence Against Women and Girls Health Sector Brief," World Bank, 2015. http://documents.worldbank.org/curated/en/107001468338533710/pdf/929630REVISED00tor0Brief0APRIL02015.pdf

"What Is Forced Labour, Modern Slavery and Human Trafficking," International Language Organization, accessed August 27, 2017, http://www.ilo.org/global/topics/forced-labour/definition/lang--en/index.htm

"Women Fight for Their Inheritance Rights in Jordan." Al Bawaba, October 31, 2016. https://www.albawaba.com/news/women-fight-their-inheritance-rights-jordan-898972

"Women's Rights to Inheritance - Realities and Proposed Policies."Jordanian National Commission for Women, 2012. Accesed August 27, 2017. http://www.johud.org.jo/SystemFiles/SSfile_635143893539732903.pdf

"World Report 2017: Jordan." Human Rights Watch, 2017. https://www.hrw.org/world-report/2017/country-chapters/jordan

"2015 in Review: Women Rights and Access to Justice in Jordan." Arab Renaissance for Democracy and Development, 2016. Accessed August 27, 2017. https://ardd-jo.org/sites/default/files/resource-files/2015_in_review_womens_rights_and_access_to_justice_in_jordan.pdf

"2016 Trafficking in Persons Report," U.S Department of State, 2016, accessed August 27, 2017, https://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/countries/2016/258793.htm

"'46% of Jordanians who are 25 and older are diabetic'," Jordan Times, November 17, 2016a. http://www.jordantimes.com/news/local/46-jordanians-who-are-25-and-older-are-diabetic%E2%80%99

"Hashemite Kingdom of Jordan Jordan Country Gender Assessment: Economic Participation, Agency and Access to Justice in Jordan," World Bank, 2013. Accessed August 31, 2017. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/16706/ACS51580WP0P130ox0379850B00PUBLIC0.pdf?sequence=1&isAllowed=y

Husseini, Rana. "Activists to 'Continue Struggle' for Rights of Jordanian Women Married to Foreigners," Jordan Times, August 20, 2017. http://jordantimes.com/news/local/activists-continue-struggle%E2%80%99-rights-jordanian-women-married-foreigners

Husseini, Rana. "Children of Jordanian Women Married to Foreigners to be Granted New Higher Education Rights — Official,' Jordan Times, August 24, 2017. http://jordantimes.com/news/local/children-jordanian-women-married-foreigners-be-granted-new-higher-education-rights-%E2%80%94

"Invisible Women: The Working and Living Conditions or Irregular Migrant Domestic Workers in Jordan." Tamkeen Field For Aid, 2015. Accessed August 27, 2017. http://tamkeen-jo.org/download/Invisible%20Women%20English%20.pdf

"Jordan: 2016 Witnessed 159 Cases of Human Trafficking," Arab Trade Union Confederation, January 10, 2017. http://www.arabtradeunion.org/en/content/jordan-2016-witnessed-159-cases-human-trafficking

"Jordan Country Gender Assessment : Economic Participation, Agency and Access to Justice in Jordan," World Bank, 2013. Accessed August 31, 2017. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16706

"Jordan: End Administrative Detention," Human Rights Watch, May 26, 2009. https://www.hrw.org/news/2009/05/26/jordan-end-administrative-detention

"Jordan: UN Rights Expert Calls for Prevention of Human Trafficking by Improving Working Conditions for Jordanians, Migrants and Refugees." United Nations Human Rights Office of the High Commissioner, February 4, 2016. http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=17011&LangID=E

facebook.com/ArabRenaissance

instagram.com/AR_Renaissance

twitter @AR_Renaissance